الفصل الرابع

نماذج من الأزمات المحلية فى المجال الرياضى

١- انكسار الرياضة المدرسية.
٢-أزمة رياضى مصرى (نابغ) (البطل ناجى أسعد يوسف).
٣- الفتاة الذهبية رانيا علوانى واتحاد السباحة.
٤- حل الاتحادات الرياضية والأندية.
٥- أزمة الكرة الطائرة المصرية وراء انهيارها.
٦- أزمة مركز شباب الجزيرة.

obeikandl.com

obeikandl.com

١ـ انكسار الرياضة المدرسية

مرت التربية البدنية والرياضة فى مراحل التعليم المختلفة وفى ظل ظروف إنشاء العديد من المدارس غير المكتملة من حيث الملاعب والأفنية والصالات المغلقة إلى مرحلة شبه إلغاء لدروس التربية البدنية والأنشطة الداخلية والخارجية ووصل الأمر إلى إنشاء مدارس على الهياكل النظرية فقط بمعنى إنشاء المدرسة فى نفس القائمة بدون توفر أى مبانى أو ملاعب أو أفنية أو صالات مغلقة وتم الاكتفاء فقط بتعديل مواعيد المدارس وبحيث تنقسم الفترة الدراسية بدلا من اليوم الدراسى الكامل إلى فترتين أى إلى نظام نصف اليوم الدراسى وجاء ذلك على حساب الأنشطة غير الدراسية فى الجدول الدراسى.

كما الغيت تماما الأنشطة الرياضية الداخلية أى التى كانت تقام خارج الجدول الدراسى فى نفس المدرسة والتى كان يتم خلالها إقامة العديد من المباريات والبطولات الرياضية وإعداد منتخبات المدرسة فى الفترات الطويلة التى تتخلل اليوم الدراسى الكامل.

كما أصبحت الأنشطة الخارجية والتى يشارك فيها أبطال المدارس المختلفة فى البطولات المركزية مجرد نشاط يتم معظمه من أجل استيفاء المشاركة فى هذا النوع من الأنشطة والبطولات من أجل أن يسجل مدرس التربية البدنية أنه شارك فى هذه الأنشطة.

ووصل فعلا الحال إلى حد إلغاء دروس التربية البدنية والأنشطة الداخلية والخارجية عندما وافقت وزارة التربية والتعليم على إنشاء فترة دراسية ثالثة فى عدد كبير من مدارس التربية والتعليم وأصبحت المدارس لا يواجهها فقط الكثافة العددية غير العادية فى الفصول الدراسية والتى وصلت إلى حد وجود ٧٥ تلميذا فى الفصل الواحد الذى يتسع فقط لثلث هذا العدد، بل أصبحت المدارس يواجهها أيضا قصر اليوم المدرسى إلى ربع اليوم المدرسى فقط حيث يتم اخلاء المدرسة بعد حوالى ثلاث ساعات فقط من الدراسة داخل الفصل وبعدها بساعة أخرى يصل إلى نفس المدرسة ونفس الفصول الدراسية وبعد انصراف هيئة

التدريس ناظر ثان للمدرسة ومعه هيئة تدريس أخرى ومجموعة من العاملين غير الذين كانوا يقومون بالعمل فى الفترة الأولى لتبدأ الدراسة فى مدرسة أخرى بتلاميذ جدد هى نفس المدرسة ولكن لها اسم جديد غير السابق وتستمر الدراسة لحوالى ثلاث ساعات أخرى - يأتى بعدها ناظر ثالث ومعه هيئة تدريس ومجموعة من العاملين الجدد لتبدأ الدراسة فى نفس الفصول للمرة الثالثة مع مجموعة أخرى من التلاميذ وباسم ثالث لمدرسة جديدة لاتتعدى فيها الدراسة ثلاث ساعات تالية.

وبهذا تستوعب المدرسة الواحدة بنفس فصولها وامكاناتها ثلاث مدارس كاملة ولكنها غير كاملة الدراسة حيث لايتمتع التلميذ بأى نوع من النشاط أو المشاركة وقد أدى هذا الوضع إلى إلغاء دروس التربية البدنية والأنشطة الرياضية داخل جدران المدرسة والتى يطلق عليها النشاط الداخلى، كما ألغيت كذلك الأنشطة الرياضية خارج المدرسة وتم التفكير فى استقلال المدرسة لتكون ستة مدارس بدلا من ثلاث وظهرت فكرة شيطانية بإنشاء مبنى لمدرسة جديد فوق الملاعب الخضراء أو الأفنية الفضاء والتى كان يجب أن يمارس التلاميذ فيها الأنشطة الرياضية الحرة داخل وخارج درس التربية البدنية وانتشرت العشرات من اعمدة المسلح داخل الأندية والملاعب وتم بناء العديد من المدارس الجديدة فى هذه الملاعب، وظهرت فى هذا الوقت نوعية من التلاميذ لاتعرف عن المدرسة إلا أنها مجرد مكان لحشو الذهن بالمعلومات دون أية مراعاة لنواحى التربوية.

وانتشرت بين التلاميذ فى المدارس المختلفة التشوهات القوامية، كما تدنى مستوى الصحة لدى التلاميذ، كما انخفض بشكل كبير الحد الأدنى للياقة العضلية للنشء.

وانتقلت المدرسة إلى المنازل فى صورة تجمعات لمجموعة من التلاميذ تنتظم بشكل إجبارى فى ظل نظام الدروس الخصوصية تعويضا لانشغال المدرسة وأعضاء هيئة التدريس فيها بهذا النوع من التدريس من أجل زيادة الدخل المادى وأصبحت العملية التعليمية هامشية فى المدرسة فى ظل إلغاء دروس التربية البدنية والرياضية.

وفى أحد البحوث العلمية التى قامت به كلية التربية الرياضية بالهرم اتضح تدنى كبير فى مستوى اللياقة العضلية للنشء المصرى إلى الحد الذى يجعل أطفال مصر أقل عدة درجات من أقرانهم فى دول أقل تقدما وأقل اهتماما بالعملية التعليمية فى مصر، كما تلاحظ اللجان التى قامت بهذه القياسات انتشار التشوهات القوامية وسوء التغذية والانيميا بين تلاميذ المدارس المختلفة وأصبح الأمر خطيرا جدا ، ووصل إلى حد الأزمة التى تواجه جيل النشء والذى سوف يتحمل مسئولية مستقبل هذا الوطن.

وتناول رجال التربية بفروعها المختلفة فى التربية البدنية، والتربية الفنية، والتربية الدينية، والتربية الاجتماعية القيام بدراسة هذه الأزمة وإيجاد الحلول لها. . وفى أول ندوة كبيرة لمناقشة هذه الأزمة فى شهر مارس ١٩٩٢م بحضور كل من الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم، والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مبنى جريدة الأهرام، وبرئاسة شيخ النقاد الرياضيين المرحوم الأستاذ نجيب المستكاوى، والاستاذ إبراهيم حجازى رئيس تحرير الأهرام الرياضى والذى أقام هذه الندوة تحت مسمى انفجار الأمل. الحاجة إلى الإفراج عن المواهب من سجن المناهج، وقد حضر هذه الندوة مؤلف هذا الكتاب بصفته رئيسا لجهاز الرياضة فى هذا الوقت ومسئولا عن الرياضة فى مصر.

وقد بدأت الندوة بعرض مضمونها أنه لاتوجد رياضة فى المدارس ـ دما أن الندوة وضعت أمامها احد التصريحات لوزير التعليم والذى جاء فيه «أن المنهج التعليمى يحول بين الطفل وممارسة أى نشاط رياضى آخر» وهذا ما استدعى الوزير لأن يصرح استكمالا لتصريحه السابقة أن الوزارة تقوم بحذف الحشو والتكرار فى المناهج الدراسية من أجل بداية إصلاح التعليم.

وقد واجه أعضاء الندوة وزير التعليم بأن نظام التعليم الحالى قتل الابتسامة على وجوه الأطفال وأدخل الشقاء على الأسرة وحرم الأطفال من ممارسة الأنشطة الرياضية.

كما بدأ الدكتور وزير التعليم الندوة بتأكيده على الحاجة إلى إعادة البسمة للطفل المصرى وإعادة الطفولة له لأن طفولته سرقت منه فعلا . . بتعليم سيء يثقل كاهل الطفل بكم ضخم من المعلومات، ويقيس قدرات الطفل بمدى حفظه لهذه المعلومات وهذا معيار اندثر تماما من التعليم فى تياراته الجديدة .

وأكد وزير التعليم فى الندوة أن هدف التعليم الجديد لم يعد إكساب الطفل بأكبر كم من المعلومات، بقدر ما يهدف إلى إكسابه أكبر قدر من الخبرات التى يترتب عليها تنمية الذكاء عنده، وهذا ينعكس على الطفل فى كافة نواحى الحياة، وليس على الرياضة فقط . وأعلن وزير التعليم أن الوسيلة الوحيدة لاجتياز الأزمة هى الرعاية المتكاملة للطفولة . ووضع مثالا صارخا لذلك . . حيث سبق أن أعلنت الكلية الحربية عقب نكسة ١٩٦٧ عن قبول دفعة جديد من الطيارين، وتقدم عدة آلاف من الشباب للاختبارات ولم ينجح فى الكشف الطبى منهم سوى ثلاثة فقط، لأن الضابط الطيار الحربى يجب أن يتمتع بلياقة بدنية عالية جدا .

وفجر وزيرالتعليم فى الندوة قنبلة موقوتة حينما ذكر بالنص أن قدرات الطفل تتحدد فى أول عامين من عمر الطفل، حيث يتكون أكثر من ٧٥٪ من حجم المخ ـ بما فيها فترة الحمل ـ وتتحدد قدراته العصبية والذهنية والعقلية، وكل نقص خلال هذه الفترة من الطفولة المبكرة يؤثر على خلايا المخ والخلايا العصبية، وإذا علمنا أيضا أن ٥٣٪ من أطفال مصر يعانون من الانيميا ويشكو حوالى من ٢٠ إلى ٣٠٪ منهم من نقص فى البروتينيات .

وأكد الوزير على أهمية الرعاية المتكاملة للطفولة المبكرة خاصة أن هناك تسرب نسبته ٢٠٪ من التعليم الأساسى وأكد الوزير فى الندوة على عدم إقامة أى مدرسة بدون ملعب ـ كما عرض سيادته أهمية تزويد المدارس القائمة بالأدوات والأجهزة الرياضية المطلوبة . وانتهت الندوة بالتأكيد على النواحى التالية لمواجهة الأزمة :

١ـ ضرورة الاهتمام بالطفل فى أول عامين من حياته .

٢ـ العمل على تنقية المناهج وتخفيفها مرحليا.

٣ ـ التأكيد على أهمية رعاية الأبطال والحاقهم بالجامعات دون الالتزام بمجموع الثانوية العامة فقط، ولكن يجب التأكيد على رعاية الأبطال الرياضيين حتى لو لم يوفقوا على المجموع الأعلى.

٤ ـ الاهتمام بمدارس الموهوبين رياضيا وتوفير الرعاية اللازمة لهم وانتشارها جغرافيا لاستفادة كافة المحافظات من وجودها مع توفير اكفأ المدرسين للعمل فيها.

٥ ـ التأكيد على أهمية توفير الملاعب والأدوات والأجهزة الرياضية للمدارس الجديدة التى سوف يتم إنشائها.

٦ ـ منع أقامة الأبنية فوق الملاعب والأفنية المقامة حاليا مهما كانت الظروف.

٧ ـ الاهتمام بالتغذية فى المدارس حتى يمكن أن نواجه الانيميا المنتشرة بنسبة ٢٠ : ٣٠٪ لدى الطفل المصرى.

٨ ـ الاهتمام بالأنشطة الفنية والهوايات إلى جانب الأنشطة الرياضية.

٩ ـ اعتبار الرياضة جزءا من العملية التعليمية، فالتعليم ليس مجرد معلومات مهما كانت أهميتها.

١٠ـ الفارق بين ممارس الرياضة وغير ممارسها هو نفسه الفرق بين التحضر والتخلف لأن إنتاجية الإنسان ليست عضوية فالمنتج المتميز يعتبر إفرازا لرعاية متكاملة للطفولة.

١١ـ ضرورة مواجهة الأزمة التى تواجه عملية التدريب الرياضى بعدم وجود مدربين مؤهلين أو موضع ثقة للقيام بعملية التدريب لأنه لايمكن خلق بطل رياضى بعد الله سبحانه وتعالى أو صناعته بدون المدرب المؤهل القادر على القيام بهذا العمل.

١٢ـ ضرورة الاهتمام بإلغاء الفترات الزائدة فى المدارس والاكتفاء بفترة واحدة حتى نضمن وجود اليوم المدرسى الكامل ليستفيد التلميذ من الأنشطة الرياضية والهوايات المختلفة بدلا من اعتزالها.

١٣ـ الحاجة إلى المزيد من ميزانية الدولة للعملية التعليمية ومن ثم الاهتمام بالتربية البدنية والرياضية ـ وقد وصلت فعلا ميزانية الدولة التعليمية لأكثر من ١٣,٨ مليار جنيه مصرى وهى ميزانية ضخمة جدا اذا تم مقارنتها بالسابق صرفه لنفس الغرض.

واستكمالا لهذه التوصيات والمقترحات فى هذه الندوة التى جاءت فى موعد الأزمة صدرت بعد ذلك عدة قرارات كان أهمها:

١ـ إعادة تشكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٦، وقيام السيد الدكتور كمال الجنزورى برئاسة المجلس إلى جانب أعباءه فى رئاسة مجلس الوزراء.

٢ـ اجتماع المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاسة رئيس مجلس الوزراء واتخاذ عدة قرارات ترتبط بالاهتمام بالتربية الرياضية فى المدارس، كان أهمها:

١ـ اعتماد المبالغ اللازم لتوفير وجبة تغذية للتلاميذ.

٢ـ زيادة رواتب مدرسى التربية الرياضية.

٣ـ الاهتمام بالطفل فى هذه المرحلة باعتباره محور العملية التعليمية كما أن الأعوام الثلاث القادمة هى نهاية الفترة التى حددها الرئيس محمد حسنى مبارك للاهتمام بالطفل المصرى تحت مسمى ١٠ سنوات من أجل الطفل (عقد الطفل المصرى).

٤ـ اعتماد المبالغ اللازمة لتوفير الأدوات والأجهزة الرياضية ولصيانة الملاعب والأفنية فى المدارس.

٥ـ تعيين عدد كبير من مدرسى التربية البدنية فى المدارس لتغطية العجز الحادث فى هيئة تدريس التربية البدنية والرياضية.

٦ـ إصدار القرارات اللازمة للاهتمام بالأبطال الرياضيين فى مراحل التعليم المختلفة، وخاصة بعد حصولهم على الثانوية العامة ومنحهم

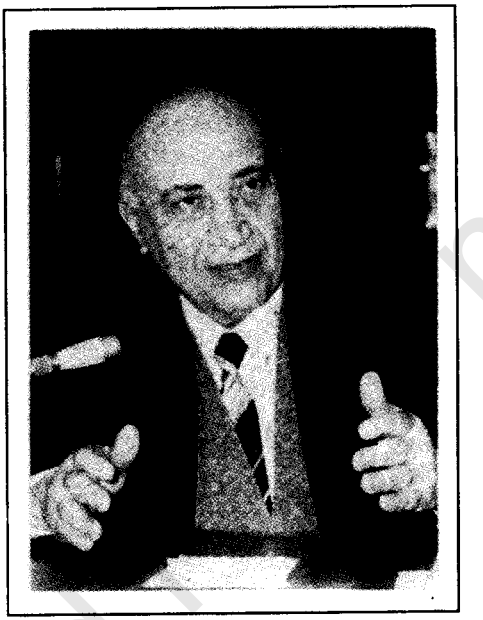

د. بهاد الدين.. إعادة الرياضة للمدارس

نجيب المستكاوى الاهتمام باللعبات الأخرى

الندوة التى أقيمت من أجل الرياضة بالمدارس (الأهرام الرياضى ـ العدد ١١٦)

درجات للتفوق الرياضى تضاف إلى مجموعهم الدراسى فى المرحلة الثانوية.

٧ـ انتشار مشروع مراكز خدمة المجتمع فى المدارس باستخدامهم المدارس كمراكز رياضية لأبنائها فى الإنجازات الصيفية والاستفادة منها فى ممارسة الأنشطة الرياضية لأبناء المنطقة من غير تلاميذ أو تلميذات المدرسة.

٨ـ القيام بدراسة جغرافية ميدانية لمراكز الشباب فى جمهورية مصر العربية لاستخدامها بعد استكمالها بالأدوات والأجهزة اللازمة لتكون مراكز لتدريس التربية البدنية والأنشطة خارج الدرس للمدارس التى تقع فى محيطها وخاصة تلك المدارس التى لاتتوفر لها الملاعب والأفنية.

٩ـ أصدر وزير التعليم القرارات اللازمة بعدم إنشاء المبانى فوق الملاعب والأفنية فى المدارس وإحالة الذين يقومون بهذه الأعمال للتحقيق وتعرضهم للعقاب اللازم.

١٠ـ وفى اجتماع باللجنة الأولمبية المصرية ١٩٩٧ أصدر وزير التعليم قرار بإنشاء عدة صالات مغلقة بسيطة الإعداد والتكاليف لخدمة مجموعة من المدارس المحيطة بها فى الأحياء المختلفة بمحافظة القاهرة على أن يعقب ذلك انتشار الفكرة فى باقى محافظات الجمهورية بتكلفة ٢٥٠ ألف جنيه للصالة الواحدة.

١١ـ قام مجلس الشعب بإصدار القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ للطفل متضمنا أن تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة ورعاية الأطفال، وتهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحى فى إطار من الحرية والكرامة الإنسانية، كما أكد القانون على أن يكون لكل طفل بطاق صحية تسجل بياناتها فى سجل خاص بمكتب الصحة المختص.

وتضمن القانون تنظيم الفحص الدورى لصحة الطفل بالمدرسة خلال التعليم قبل الجامعى، على أن يتم هذا الفحص كل سنة على الأقل.

كما حفظ القانون خلو المواد الغذائية للطفل من أى مواد ضارة ومن الجراثيم المرضية، كما شدد العقوبات حيال المخالفات فى هذا المجال ووصلت الاحكام فى مخالفة ذلك بالحبس لمدة لاتقل عن ستة شهور وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتزيد على الفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما تضمن قانون الطفل فى العملية التعليمية مايلى:

- التعليم حق لجميع الأطفال فى مدارس الدولة بالمجان.

- لايجوز لصاحب العمل إعاقة الطفل أو حرمانه من التعليم الأساسى، وإلا عوقب بالحبس مدة لاتزيد عن شهر أو بغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولاتزيد عن خمسمائة جنيه.

- الاهتمام برياضة الأطفال لمرحلة ما قبل حلقة التعليم الابتدائى، كما أخضعها لخطط وبرامج وزارة التعليم ولإشرافها الإدارى والفنى.

- اعتبار مرحلة التعليم الأساسى الإلزامى من حلقتين، الحلقة الابتدائية، والحلقة الإعدادية.

وكذلك اشتمل قانون الطفل على رعاية الطفل المعاق وتأهيله وحقه فى التمتع برعاية خاصة اجتماعية وصحية ونفسية تنمى اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته فى المجتمع وتأهيله بتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التى تمكنه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه.

كما حدد القانون دور وزارة التعليم فى إنشاء فصول خاصة للمعاقين بما يتلائم وقدراتهم واستعداداتهم، كما ألزم القانون مكاتب القوى العاملة بمعاونة المعاقين المقيدين لديهم فى الالتحاق بالأعمال التى تناسب أعمارهم وكفاءتهم ومحال إقامتهم.

١٢- أصدر وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين قراراً بالانتهاء

من ترميم وصيانة ٣١٣٢ مدرسة بتكاليف وصلت إلى ٢٠٠ مليون جنيه وبهذا تكون الوزارة قد وصلت إلى ترميم وصيانة ٢٤٨٦٨ مدرسة خلال السنوات الخمسة الماضية من بين ٢٥ ألف مدرسة وهى عدد المدارس بمصر، وكانت نسبة كبيرة منها وصل إلى ٥٠٪ قبل هذا الترميم والصيانة غير صالحه للاستعمال التربوى فى العملية التعليمية.

١٣ـ أصدر وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين قرارا ببناء ٧ آلاف مدرسة فى عام ١٩٩٧ مع الانتهاء من بناء ١٥٠٠مدرسة أخرى لتتحقق خطة الاستراتيجية فى وزارة التعليم ببناء ٧٥٠٠ مدرسة خلال ٥ سنوات قد تم الانتهاء منها بنهاية عام ١٩٩٧.

خاتمة:

ولم تكن أزمة انكسار التربية البدنية والرياضة فى مراحل التعليم المختلفة هى أزمة مصرية فقط ولكنها أزمة منتشرة فى معظم دول العالم المتقدم منها وغير المتقدم بل أنى ألاحظ أن معظم المدارس العربية تعانى من نفس أزمة انكسار التربية البدنية والرياضية واعتبارها مجرد حشو فى المناهج الدراسية دون الرعاية والاهتمام الواجب.

وفى بريطانيا لم تعد التربية البدنية والرياضة المدرسية قضية هامشية، فيقود حاليا رئيس الوزراء البريطانى قضية الرياضة المدرسية كى تكون قضية بريطانيا كلها، فقرر إرسال سفراء رياضيين إلى مدارس بريطانيا لاستطلاع العلاقة بين النشء والرياضة، كما أمر بتشكيل لجنة خبراء متخصصة فى التربية الرياضية لتقديم الخبرة فى هذا المجال، وقد ربط الخبراء الإخفاق الرياضى الذى واجهته بريطانيا فى دورة اتلانتا ١٩٩٦ حيث لم تحصل بريطانيا إلا على ميدالية ذهبية واحدة وهى صاحبة التاريخ الطويل والعريض فى هذا المقام، ربط الخبراء هذا الإخفاق بنقص التمويل الحكومى للرياضة وتدهور ممارسة الرياضة فى المدارس.

وأعلن مدير الاتحاد الانجليزى لكرة القدم الجديد والذى جاء ليعيد الأمجاد القديمة للدولة صاحبة التاريخ العريق فى كرة القدم بل التى انطلقت كرة القدم منها إلى العالم أجمع ،أعلن «البدأ من المدارس» ومستقبل كرة القدم الانجليزية بين أرجل الصغار، كما أعلن هذا المدير إقامة ١٣ ألف مدرسة لكرة القدم يتبناها الأتحاد الانجليزى لكرة القدم، ودعى لإنشاء ١٥ ألف مدرسة أخرى لكرة القدم تخضع لإشراف لجنة يرأسها رئيس اتحاد كرة القدم لشئون مدارس الكرة فى انجلترا ،وتقام هذه المجموعة من المدارس فى كافة أنحاء بريطانيا، وقبل البدء فى تنفيذ المشروع وضع تحت تصرف المسئول المالى للمشروع الميزانيات اللازمة.

كما تم فى نفس الوقت الاهتمام والتركيز على الألعاب الأخرى ومنها التنس ووضعت بريطانيا خطة طموحة لإيجاد جيل ناشء من أبطال التنس تبدأ أعماره من ٦ سنوات، وذلك كله ارتبط فورا بإنشاء ٧٨٥ صالة مغلقة على أن تبدأ الزيارات الميدانية للمدارس الابتدائية الانجليزية لاختيار ١٠٠ الف طفل تحت الاختبار للبحث عن بطل الأبطال فى التنس ولتتفوق انجلترا على فرنسا وامريكا والمانيا وروسيا ليس اليوم ولكن فى المدى القريب بعد ١٥ عاما فقط.

وقد سبق انجلترا فى هذه النهضة الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت خطتها فى رعاية التربية البدنية والرياضة فى مدارس التعليم المختلفة منذ قرابة أكثر من ثلاثين عاما عندما دق خبراء التربية البدنية والرياضة ناقوس الخطر فى انخفاض مستوى اللياقة العضلية والبدنية للنشء الأمريكى عن اقرانه فى اوروبا وبعض الدول النامية، فتم فورا توفير الأموال الحكومية اللازمة وتكليف الخبراء من المتخصصين فى التربية البدنية والرياضين لإيجاد الحلول لهذه الأزمة (أزمة انخفاض المستوى البدنى والعضلى للنشء الأمريكى) ـ كما أصدر رئيس الولايات المتحدة فى هذا الوقت قراراً بتشكيل لجنة على أعلى مستوى برئاسة نائبه تتولى إنقاذ البلاد من هذه الأزمة.

وليس هذا متبعا فقط فى الدول المتقدمة ولكنه نفس ما اتبعته كوبا تلك الدولة الصغيرة التى لم يكن لها أى اسم على الخريطة الرياضية العالمية واستطاع أطفال

ماقبل مرحلة التعليم الأساسى عندما بدأ المشروع فى بداية الستينيات أن يحصدوا الميداليات الذهبية فى الدورات الأولمبية بالألعاب العديدة وفى مقدمتها الملاكمة التى تسيدتها كوبا وما تزال وفق خطة قومية للاهتمام بالتربية البدنية والرياضية والتركيز على الالعاب المناسبة للأطفال فى مراحل التعليم الأولى، بل إنهم استطاعوا التفوق على دول أكثر تقدما منهم فى الألعاب التى يتميزون فيها مثل فوزهم على كل من كندا وأمريكا فى رياضة البيسبول التى يعشقها المواطنين فى هاتين الدولتين لأنه لايقف أمام التخطيط طويل المدى فى المجال الرياضى أى عائق أو تقدم فى الدول. . . ويخطئ كثيرا من يربط تقدم الدول فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالسبق والتفوق فى المجال الرياضى، فالرياضة إبداع وابتكار ومواهب تبدأ من مرحلة ماقبل المدرسة ورعايتها لتقوم بتحقيق الانتصارات العالمية بعد فترة طويلة من هذه الرعاية دون تقيد بعدد السكان وزيادتهم فى الدولة أو بجغرافيتها الممتدة أو باقتصادها النامى، ولكن الرعاية الرياضية للأبطال رعاية من نوع خاص يمكن أن تتحقق دون الالتزام بما سبق.

obeikandl.com

٢ـ أزمة رياضى مصرى نابغ (ناجى أسعد يوسف)*

استطاع البطل المصرى الفذ ناجى أسعد يوسف أن يحقق العديد من الإنجازات التى أزهلت العالم وأفريقيا والعرب وجاءت ارقامه القياسية فى دفع الجلة لتضعه فى مصاف الأبطال الأولمبيين الواعدين، وانطلق يمثل مصر فى العديد من البطولات العالمية والقارية والإقليمية والعربية والدولية، وفى كل مرة يعود بالأرقام المتطورة وبحيث اتضح للعالم أنه رياضى على مستوى عالمى يحافظ على تحطيم الأرقام القياسية وبدأت الاستعدادات الجادة ليخوض هذا البطل المعترك الأولمبى فى دورة ميونخ ١٩٧٢.

وكان رقمه يقترب من مسافة ٢١ مترا وكان كل الذين تخطوا حاجز العشرين مترا فى العالم فى هذا الوقت لايُعدُّون على أصابع اليدين، وبحساب المنافسة الأولمبية وضرورة أن يمثل كل دولة لاعب واحد حتى لو كان لديها أكثر من بطل يتخطون حاجز العشرين مترا كان ناجى أسعد من المرشحين لإحدى الميداليات الأولمبية فى دفع الجلة فى دورة ميونخ ١٩٧٢.

وفى دورة ميونخ انسحبت البعثة المصرية من الدورة الأولمبية بعد احداث احتجاز مجموعة من الفدائيين الفلسطينين لمجموعة من الرياضيين الإسرائيليين فى داخل القرية الأولمبية - والكتاب يتضمن هذه الأزمة تفصيلا ـ والمهم هنا أنه حدثت أزمة لهذا البطل والذى كان يستعد لتحقيق حلمه فى تحطيم الأرقام القياسية والحصول على ميدالية الجلة لوطنه، حيث لم يشارك فى الدورة لأن الانسحاب قد تم قبل إقامة مسابقات دفع الجلة.

وفى دورة مونتريال ١٩٧٦ انسحبت البعثة المصرية تضامنا مع انسحاب أفريقيا احتجاجا لسماح اللجنة الأولمبية الدولية لنيوزيلاندا بالمشاركة فى دورة مونتريال بسبب إقامة مباراة لديها مع جنوب أفريقيا والتى تطبق التفرقة العنصرية والمجمدة عضويتها فى اللجنة الأولمبية لنفس السبب.

---

* المؤلف كان يرأس رابطة لتشجيع البطل ناجى أسعد تم تكوينها من محبى هذا البطل حتى يكون ذلك دافعا له لتحقيق الحلم المصرى بعودة مصر إلى تحقيق الميداليات الأولمبية الذهبية والذى توقف منذ عام ١٩٤٨ عندما حصلت مصر على آخر ميداليتين ذهبيتين فى رفع الأثقال، وكان من أعضاء هذه الرابطة أكثر من ثلاثين أستاذا جامعيا.

وكان انسحاب البعثة المصرية قبل مشاركة ناجى أسعد الذى استعد طويلا لهذه الدورة الأولمبية بل أنه تم اختياره ضمن منتخب افريقيا فى العاب القوى يشارك فى البطولات المختلفة على نفقة افريقيا وكان ناجى أسعد من ضمن المختارين فى منتخب افريقيا واستطاع أن يحقق للقارة فى كل اللقاءات التى شارك فيها إنجازات غير عادية وغير متوقعة وكان ذلك قبل موعد الأولمبياد فى مونتريال ١٩٧٦ وواجه نفس اللاعب نفس الأزمة للمرة الثانية وحرم من المشاركة الأولمبية فى الدورة للمرة الثانية.

وقبل دورة موسكو ١٩٨٠ استعد البطل ناجى أسعد ليخوض بطولة دفع الجلة فى الدورة الأولمبية وكان يستعد لهذه الدورة استعدادا كبيرا لأنها تأتى بعد اكتسابه للخبرات المتعددة كما أنه أصبح لديه خبرة فى دفع الجلة لايستهان بها.

وقبل الدورة بفترة قصيرة حدث اجتياح القوات السوفيتية لدولة افغانستان المسلمة واحتلالها مما استدعى اتخاذ قرار مقاطعة الدورة الاولمبية المقرر إقامتها فى موسكو عام ١٩٨٠ لمجموعة من الدول الإسلامية والصديقة لأفغانستان ومنها مصر مما اتضح معه عدم إمكانية مشاركة ناجى أسعد يوسف فى الدورة الأولمبية للمرة الثالثة وخلال ١٢ سنة كاملة على التوالى.

وواجه نفس اللاعب نفس الأزمة للمرة الثالثة وحرم من المشاركة الأولمبية للمرة الثالثة ولهذا قرر البطل اعتزال اللعب فى رياضة العاب القوى فى دفع الجلة لاعبا واستمر فيها مدربا يعد الأبطال لمصر، واستطاع بمجموعة الأبطال الذين أعدهم أن يحقق لمصر العديد من الميداليات فى الرمى عموما واخذت مصر مكانها فى الصدارة وحصدت فى بطولة أفريقيا كل ميداليات الرمى فى الجلة والمطرقة والقرص والرمح عدا القليل منها، ثم انتقل إلى دولة الكويت مدربا للمنتخب القومى الكويتى للرمى والذى بدأ هو الآخر يحقق الإنجازات الكويتية فى الرمى على مستوى آسيا والعرب ومازال.

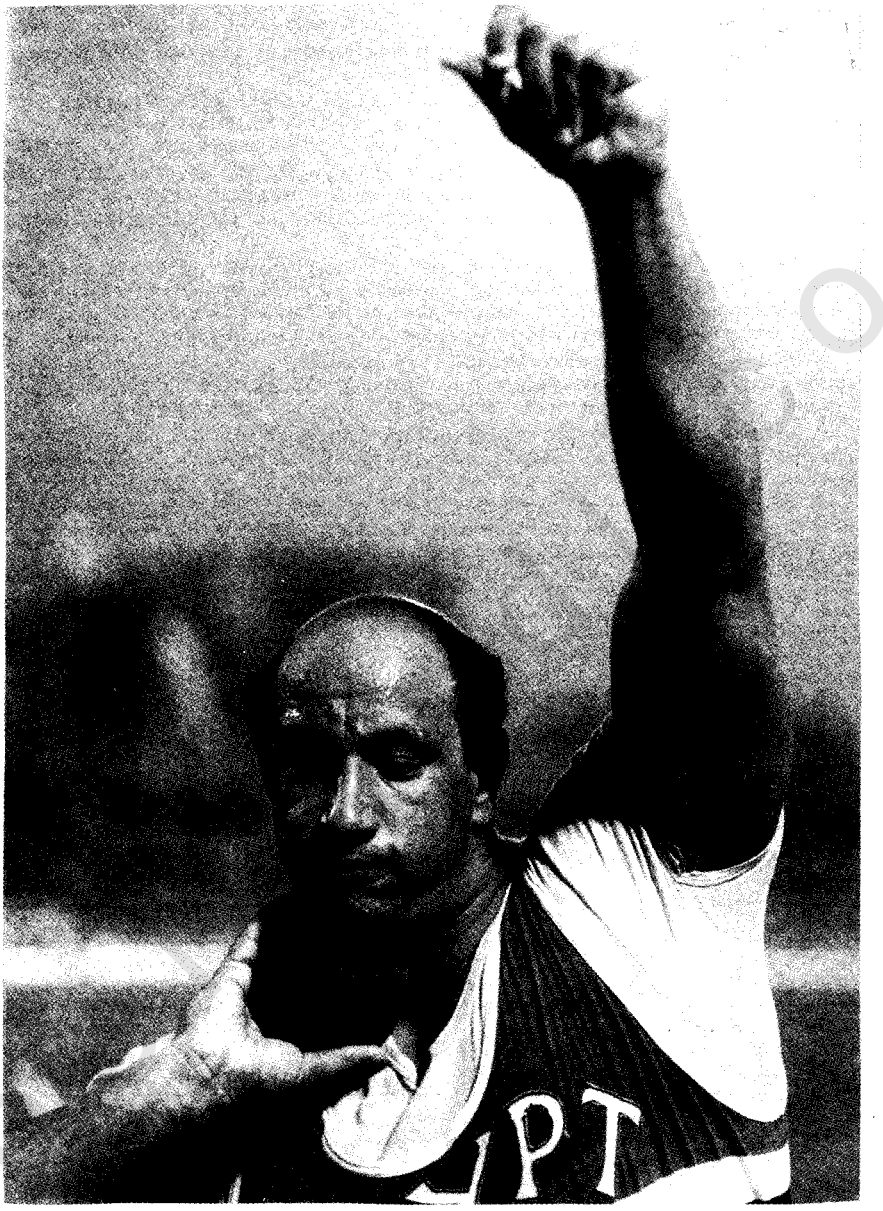

البطل المصرى ناجى أسعد والذى كان مرشحا لأكثر من ميدالية أولمبية فى دفع الجلة خلال تحقيقه إعجازه المصرى بتخطى حاجز الـ٢٠م فى دورة أزمير ١٩٧١

٣ـ الفتاة الذهبية رانيا علوانى واتحاد السباحة

تأتى أزمة رانيا علوانى فى الصراع العنيف الذى كان بين الاتحاد المصرى للسباحة ووالد رانيا علوانى عقب انتهاء انتخابات النادى الأهلى وكان المستهدف فى هذا الصراع الابنة الغالية رانيا علوانى لولا القيادة الواعية للدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة منذ أوائل التسعينيات واقتناعه الكامل بالشباب المصرى وثقته فى قدرات هذا الشباب لكانت ضاعت الفرحة الغامرة للشعب المصرى بإنجازات الفتاة المصرية الواعدة رانيا علوانى والتى استطاعت أن تنشر الفرحة والسعادة فى كل بيت مصرى من خلال إنجازاتها العظمى فى دورة بارى المتوسطية ١٩٩٧ بحصولها على ثلاث ميداليات منها ذهبيتا للسباحة القصيرة ٥٠م، ١٠٠م ـ وفضية للسباحة القصيرة ٢٠٠م، وبإنجازاتها غير المسبوقة والتاريخية فى الدورة العربية فى بيروت ١٩٩٧ حيث حصلت على ٩ ميداليات ذهبية غير ميداليتين فضيتين ليكون مجموع ما حصلت عليه ١١ ميدالية منها ٩ ذهب وكأنها بعثة مصرية كاملة.

متحدية بذلك كل المواقف السلبية التى اتخذت تجاهها من الاتحاد المصرى للسباحة، ومن اللجنة الأولمبية المصرية السابقة وقد استطاعت هذه الفتاة المصرية الأصيلة من خلال أسرتها الرياضية أبا عن جد أن ترد الجميل للوطن وللدكتور عبدالمنعم عمارة وللمجلس الأعلى للشباب والرياضة وتوضح أن صرف الأموال عندما تتم فى مكانها السليم حتى لو تعدت المليون جنيه للرياضى الواحد يكون الحصاد الكبير والذى لايقدر بالملايين.

وبعملية حسابية بسيطة نجد أن المليون أو المليون ونصف المليون جنيه التى تم صرفها من المجلس الأعلى للشباب والرياضة دون موافقة اتحاد السباحة بل واعتراضه المتكرر على هذا الصرف باعتباره المسئول عن السباحة وأن رانيا سباحة عادية لايجب أن تأخذ أكثر من حقها بينما الدكتور عبدالمنعم عمارة وجهاز الرياضة كانوا يعتبرون أنها ثروة قومية يجب المحافظة عليها وبعملية بسيطة أن أكثر من نصف الشعب المصرى كان سعيداً أو فرحانا من إنجاز رانيا علوانى

رانيا علوانى سمكة مصر الذهبية

وشاهد أو استمتع أو سمع لهذا الموقف العظيم لابنة مصر المخلصة رانيا علوانى، وقد سقطت دموع الفرح من عيون المصريين والمصريات والأمهات فرحاً بهذا الانتصار سوف نجد أن هذه السعادة تساوى قرابة المائة مليون جنيه، ولو تم إعداد برنامج تليفزيونى يتكلف الملايين لن يسعد المصريين كما أسعدتهم رانيا علوانى وهى ترفع علم مصر خفاقا فوق أعلام دول كبيرة ومتقدمة رياضيا واقتصاديا مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا وتركيا واليونان وكرواتيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الموجودة على حوض البحر الأبيض وأيضاً خلال رفع العلم المصرى فى بيروت خفاقاً فوق أعلام ٢٢ دولة عربية.

ولن نقول سرا إذا أعلنا أن الأزمة كانت قائمة بين جبهتين الأولى ترى عدم اعطاء اهتمام بالسباحة رانيا إلا من خلال الاتحاد ومثل الاهتمام بغيرها من السباحات المصريات وتؤيد هذه الجبهة اللجنة الأولمبية المصرية السابقة (الدورة ٩٢ـ ١٩٩٦) والتى حاولت أن توافق على قرارات الاتحادات الرياضية وتؤيدها حتى تعطى هذه الاتحادات القدرة الفنية على اتخاذ القرار المناسب.

والجبهة الثانية كانت والدة رانيا علوانى ووالدها الدكتور عمرو علوانى والذى كان مقتنعا هو وزوجته بمكانة ابنتهم العالمية وقدراتها غير المحدودة لو توفر لها الجهاز الفنى المناسب والمكان المناسب للتدريب، وكان إلى جانبهم الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى وقتها، ثم رئيس الجهاز التنفيذى للمجلس الأعلى للشباب والرياضة لاقتناعه بما قدم إليه من وثائق عالمية من والدها عمرو علوانى ولاقتناعه الكامل بأن الشباب المصرى قادر على إحداث المعجزات، وقد قام باعطاء تعليماته لجهاز الرياضة «وكان المؤلف رئيسه» خلال حدوث هذه الأزمة بالصرف على هذه البطلة على المستوى اللائق من الاعداد مع توفير الأجهزة الفنية الاجنبية التى تستطيع أن تحقق هذا الإنجاز وذلك تأييداً منه مع تحمله المسئولية كاملة حتى فى ظروف عدم حماس الاتحاد المصرى للسباحة للموقف باعتبار أن اتحاد السباحة يحتاج هذه الأموال لصرفها على

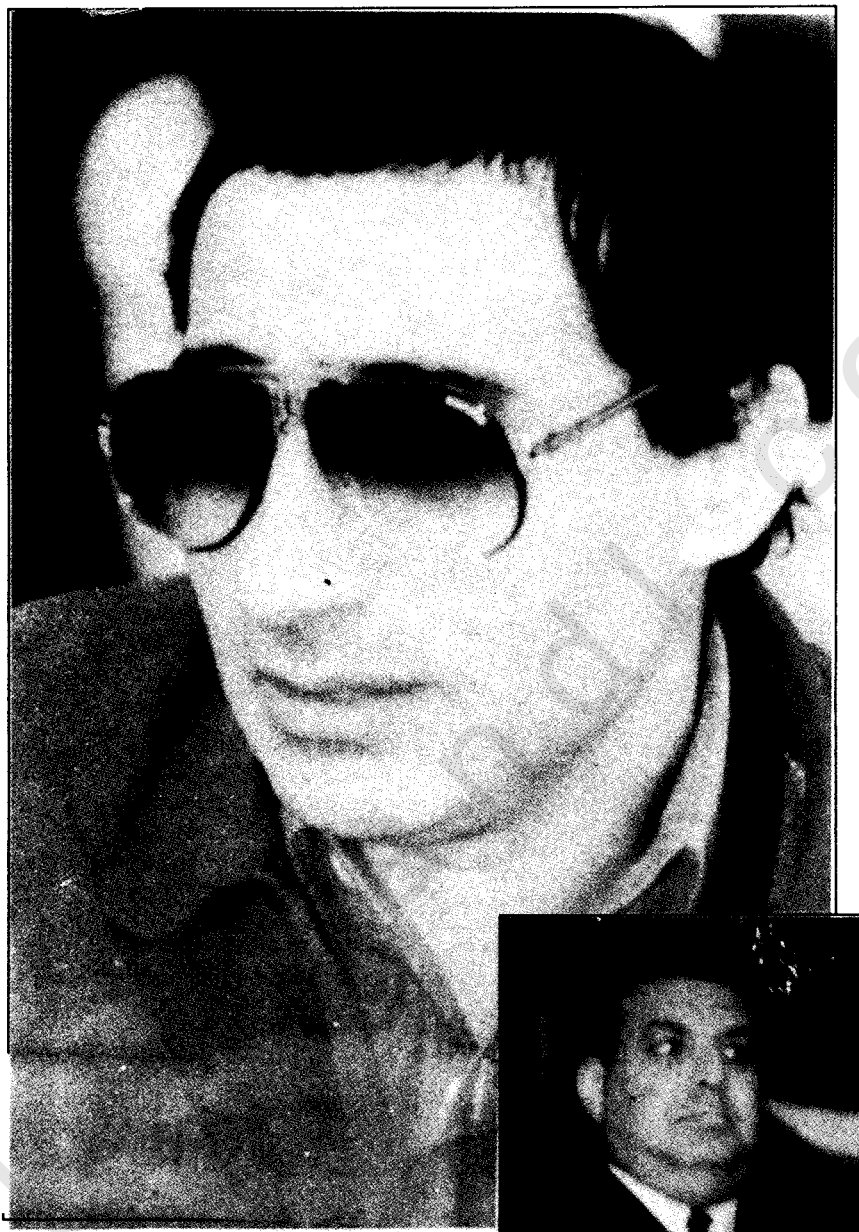

الوزير الدكتور عبدالمنعم عمارة

الجهد الإدارى الناجح والحقيقى لإنجازات

رانيا علوانى

دكتور عمرو علوانى والد رانيا - والإدارى رقم ١

لها فى كل المسابقات

العشرات من الأبطال الذين يحتاجون إعداد على نفس المستوى ليحققوا إنجازاتهم بنفس المستوى أيضا، ولكن قناعة الدكتور عمارة تنحصر فى كلمتين «إن صناعة البطل تحتاج إلى جهد ومال وانطلاقة غير محدودة للبطل» خاصة فى ظروف رانيا علوانى حيث كان والدها الدكتورعمرو علوانى مستعد أن يتحمل المسئولية فى حالة عدم تحقيق رانيا للإنجازات المناسبة، وقد استطاع الدكتور عبدالمنعم عمارة وَوَالِدَةْ وَوَالِد رانيا علوانى أيضاً أن يجعلوا كل رؤساء جهاز الرياضة الذين تحملوا مسئولية العمل يؤيدون عن قناعة وجهة نظرهم بالاهتمام والرعاية للبطلة رانيا علوانى.

وقد عاشت رانيا علوانى أزمة طاحنة فى عام ١٩٩٣ وشاهدتها عندما كنت رئيساً لجهاز الرياضة تبكى بالدموع وهى تقابل الدكتور عمارة مطالبة بالسفر إلى دورة البحر الأبيض المتوسط السابقة فى فرنسا عام ١٩٩٣ وتعد وتقسم أنها ستحصل على ميدالية فى الدورة ـ ولكن كان قرار الاتحاد والمدعم بقرار اللجنة الأولمبية فى ظل قانون الهيئات الذى يعطى نصا وصراحة للجنة الأولمبية وللاتحاد الحق فى تمثيل الوطن فى الدورات الاولمبية والقارية والإقليمية حاسماً فى عدم سفرها وبالرغم من ذلك استطاعت رانيا التى لم تسافر إلى فرنسا أن تشارك فى نفس موعد دورة البحر الأبيض المتوسط بفرنسا فى بطولة الجمهورية وتحقق فى البطولة رقماً يعادل رقم الميدالية البرونزية فى بطولة البحر الأبيض المتوسط بفرنسا وكأنها تقول لاتحاد السباحة وللجنة الأولمبية إن قراركما بعدم سفرى غير موفق.

وذلك بالرغم من أن قرار جهاز الرياضة برئاسة المؤلف ـ الدكتور اسماعيل حامد عثمان ـ قد اتخذ قراراً مكتوباً ومسجلاً فى وثائق جهاز الرياضة بضرورة مشاركة السباحة رانيا علوانى فى دورة فرنسا ١٩٩٣ فى السباحة وكان هذا القرار مؤيدا من إدارة المستويات بجهاز الرياضة.

وبالرغم من ذلك فقد تم تنفيذ اللوائح والقوانين ولم تشارك رانيا علوانى بالرغم من أن والدها أعلن استعداده للسيد الوزير لأن يتحمل مصاريف المشاركة والإقامة لابنته رانيا علوانى ولكن بُعد نظر الدكتور عبدالمنعم عمارة جعله يستمر فى

الصرف على البطلة رانيا علوانى ويعطى تعليماته باستمرار تنفيذ برنامجها الإعدادى للدورات القادمة وكان يقول دائما لا تحاسبونى الآن عن الإنجازات الرياضية ولكن انتظروا أبطال مصر فى المرحلة القادمة وسوف يقدمون الكثير من الإنجازات لمصر، وفى لقاء للمؤلف مع رئيس الاتحاد الدولى للسباحة بالقاهرة كان كل اهتمامه على السمكة الذهبية المصرية رانيا علوانى وكيف أنها قادرة على تحقيق أعظم الأرقام القياسية فى السباحة لأنها بطلة عظيمة وسوف يكون لها مستقبل عالمى.

وفعلا تحقق حلمه مع رانيا علوانى واستطاعت رانيا أن تكون صاحبة أول إنجاز فى السباحة المصرية فى دورات البحر الأبيض منذ عام ١٩٥١ فى دورة الإسكندرية على مستوى الميداليات الذهبية من جانب وعلى مستوى ثلاثة ميداليات من جانب آخر كما كانت أول رياضية عربية فى السباحة تستطيع أن تحصل على ٩ ميداليات ذهبية فى الدورة العربية للألعاب وهو سبق لم يحدث فى تاريخ الدورات العربية.

رئيس الاتحاد الدولى للسباحة بجانب المؤلف (د. اسماعيل حامد) فى لقاء عالمى بالقاهرة ولم يكن له حديث سوى بطولة رانيا علوانى ويظهر فى الصورة من اليمين الأستاذ عبدالرحمن أمين الرئيس السابق لاتحاد السباحة والأستاذ محمود حسن الرئيس الحالى لاتحاد السباحة

كما سبق أن تحقق حلمه فى بطل المصارعة مصطفى عبدالحارث بعد أن أرسله فى مهمة احتكاك ومباريات على نفقة جهاز الرياضة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى عام ١٩٩٣ ليستعد لدورة فرنسا بالرغم من عدم موافقة الاتحاد المصرى للمصارعة على هذه البعثة فى وقتها، واستطاع أيضا أن يتحقق حلم الدكتور عبدالمنعم عمارة فى البطل مصطفى عبدالحارث عندما حصل على الميدالية الذهبية فى دورة فرنسا ١٩٩٣ فى وزنه.

وبعد حصول رانيا علوانى على ميدالياتها فى دورة البحر الأبيض المتوسط فى بارى وميدالياتها فى الدورة العربية بدأ بعض رجال الأعمال يتناولون اتحاد السباحة بالنقد والسلبية لوقوفه خلال الفترة الماضية ضد السباحة النابغة رانيا علوانى خاصة بعد دورة اتلانتا ٩٦.

ونقل بعض رجال الإعمال المشكلة فى كونها علاقات ثأرية بين الاتحادات الرياضية والأندية لظروف الانتخابات وغيرها من الظروف الأخرى.

وقد أكد بعض الخبراء ـ كما جاء فى وسائل الإعلام أيضا أن الزمن الذى حققته رانيا فى السباق (٩ , ٢٥ث) أقل من الزمن العالمى والمسجل باسم الأمريكية ايمى فان دايك بـ٦٣ , ٠ من الثانية واذا حافظت رانيا على معدل التحسن الذى حققته فى بارى خلال الأعوام الثلاثة القادمة فإن نتائجها فى سيدنى ٢٠٠٠م ستكون مبشرة بالخير.

وفى حديث صحفى مع الدكتور محمود حسن رئيس اتحاد السباحة فى بارى بايطاليا أجراه الصحفى عاطف عسكر قال رئيس اتحاد السباحة عن فوز رانيا علوانى «إننى سعيد بهذا الفوز وثقتى فى اللاعبة لم يهتز حتى الآن وهى بطلة مخلصة لبلادها بكل المعايير وكنت أعرف مسبقا أنها ستحقق لمصر أكثر من ميدالية ذهبية وأتمنى أن يكون لدينا أكثر من رانيا للمستقبل».

كما قال الدكتور عمرو علوانى والد رانيا رغم مشاغلى الكثيرة فى مصر إلا أننى كنت حريصا على مصاحبة رانيا بعد أن وصلت إلى مصر ومنعتها من

الظهور ولم يعرف أحد شيئا عنها وفضلت أن تبتعد لأنها كانت قد تعرضت للإصابة فى أمريكا ودخلت فى معسكر مكثف».

اما رانيا فقد قالت للأستاذ عاطف عسكر :يعود الفضل الأول لوالدى الدكتور عمرو الذى رافقنى خلال هذه الدورة واستمعت كثيرا لنصائحه وإرشاداته وكذلك المدربة الأمريكية التى لا تدخر جهدا فى زيادة عدد ساعات التدريب فى أى جو وتحت أقصى الظروف.

أما الدكتور عبدالمنعم عمارة فقد صرح تصريحا مختصرا بعد إنجازات رانيا علوانى حيث قال: الحمد لله إنفاق المجلس الأعلى للشباب والرياضة على هذه البطلة كان فى موقعه الصحيح والف مبروك لشباب مصر ولوطننا الغالى مصر ولرئيسنا الرائد المشجع الأول للرياضة الرئيس محمد حسنى مبارك.

obeikandl.com

٤ـ حل الاتحادات الرياضية والأندية:

فى الندوة الثانية للأزمات الرياضية والتى أقيمت يوم ٢٨ مارس ١٩٩٧ ضمن فعاليات المؤتمر العلمى الدولى «الرياضة وتحديات القرن الحادى والعشرين» بكلية التربية الرياضية بالهرم ـ جامعة حلوان.

كان مدعوا للندوة كمتحدث رئيسى الأستاذ حنفى أبو طالب وكيل أول الوزارة رئيس جهاز الرياضة وهو من القيادات الرياضية الناجحة لان تاريخه طويل فى خدمة الحركة الرياضية المصرية لاعبا ثم مدربا واداريا ثم مديرا لإدارة الهيئات ثم وكيلاً للوزارة لقطاع البطولة إلى أن تولى رئاسة جهاز الرياضة وهو الوحيد خلال إنشاء هذا الجهاز الذى تم المد له بعد الوصول إلى سن التقاعد.

وفى تناوله للأزمة الشهيرة فى الفترة الماضية والمرتبطة بقرارات الحل التى يلجأ إليها المجلس الأعلى للشباب والرياضية وجهاز الرياضية فى الاتحادات الرياضية والأندية خاصة فى الأزمات التالية:

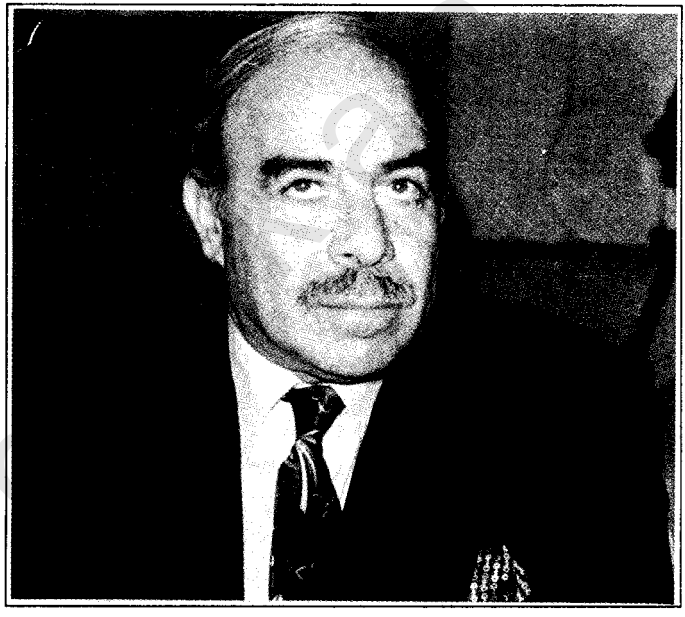

الدكتور كمال درويش رئيس نادى الزمالك المعين ثم المنتخب

د. كمال شلبى رئيس نادى الاتحاد الاسكندرى

* حل نادى الاتحاد السكندرى وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة الأستاذ الدكتور كمال شلبى نائب رئيس فرع جامعة حلوان سابقاً بالاسكندرية.
* حل نادى الزمالك وتعيين مجلس إدارة جديد برئاسة الأستاذ الدكتور كمال درويش عميد كلية التربية الرياضية بالهرم جامعة الهرم جامعة حلوان.
* حل اتحاد الكرة الطائرة وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء رؤوف المناوى مساعد وزير الداخلية للعلاقات العامة.
* حل اتحاد كرة القدم وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة اللواء يوسف الدهشورى لإدارة الاتحاد لحين عقد الجمعية العمومية للاتحاد وانتخاب مجلس إدارة جديد للاتحاد.
* حل اتحاد كمال الأجسام وتعيين اتحاد جديد والخلافات الحادة بين الاتحادين المصرى والعربى لكمال الأجسام.
* حل اتحاد الكرة الخماسية وتجميد نشاط الاتحاد لعدم وجود مقر ثابت للاتحاد.
* حل اتحاد الكنغ فو وعدم الاعتراف بنشاط هذا الاتحاد.
* حل مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة لنادى الشمس (عن طريق سحب الثقة).
* حل مجلس إدارة النادى الإسماعيلى وتشكيل لجنة مؤقتة لإدارة النادى برئاسة المهندس إسماعيل إبراهيم عثمان لمدة عام لحين اجراء الانتخابات.
* حل مجلس إدارة مركز شباب الجزيرة وتعيين مجلس إدارة مؤقت.
* مجلس إدارة نادى الجزيرة والاستقالات المقدمة وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة المهندس عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء الأسبق.

وغير ذلك من العديد من مجالس إدارات الهيئات التى تم حلها وتعيين مجالس إدارة مؤقتة لها.

ويعتبر حل مجالس إدارات الاتحادات والأندية من أهم الأزمات التى تواجه البناء الديمقراطى للهيئات الخاضعة لقانون الشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥، والمعدل برقم ٥١ لسنة ١٩٧٨.

وبالرغم من أن الأزمة تؤثر بشكل مباشر فى البناء الديمقراطى للهيئة وتجعل الاعضاء على استعداد للقيام بأى عمل مضاد ضد الهيئات أو ضد الجماعة التى تكون سببا فى الحل أو ضد المجتمع الذى توجد فيه هذه الهيئات وكلها اخطاء لايمكن تدارك مداها.

كما أن هذه الهيئات التى يتم حلها أحياناً ما يصدر قرار من القضاء الإدارى بعودتها لمكانها مرة أخرى وفعلا تعود مجالس إدارات الهيئات التى تم حلها مرة اخرى إلى مواقعها بحكم القضاء وهو ماحدث فعلا فى نادى الزمالك وفى اتحاد الكنغ فو إلى الحد الذى أصدر القضاء حكما ضد رئيس جهاز الرياضة والذى لم يقوم بتنفيذ الحكم بالحبس ستة أشهر «كان فى وقتها رئيس جهاز الرياضة الأستاذ يوسف زين» وكذلك فى حل اتحاد كرة القدم.

وقد قام الأستاذ حنفى أبو طالب رئيس جهاز الرياضة فى الندوة والتى كانت معنونة بإدارة الأزمات الرياضية بشرح كامل عن أزمة حل الأندية والاتحادات ولماذا تلجأ الإدارة الحكومية إلى هذا الأسلوب بدلاً من أى قرار آخر وضرب سيادته مثالا بالأزمات التى واجهت حل مجلس إدارة نادى الزمالك برئاسة المستشار جلال إبراهيم، وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة الدكتور كمال درويش، أنها قد تمت لظروف قاسية فقد قرر مجلس الإدارة المنحل وعقب انتهاء المباراة الشهيرة بعقد جلسة لمجلس الإدارة واتخذ بعض القرارات الخطيرة والتى تغير من طبيعة عمل وأهداف النادى إلى العكس ومنها سحب جميع اللاعبين الدوليين من المنتخبات القومية وإعلان الانسحاب من المباراة وهذا يعنى الانسحاب من الدورى الممتاز والعودة إلى الدورى فى الدرجة الأدنى كما تنص على ذلك لائحة الاتحاد المصرى لكرة القدم وهى قرارات انفعالية كان من الممكن أن تكون خطيرة جماهيريا على الأمن فى منطقة ميت عقبة مقر النادى ولولا التحرك الحاسم لقوات الأمن تحت ريادة اللواء أحمد همام مساعد الوزير مدير أمن الجيزة باعتباره ابنا من أبناء الحركة الرياضية وعضوا فى اللجنة الأولمبية المصرية لذلك تحرك أمنيا للمحافظة على هذه القلعة البيضاء من بطش الجماهير

الغاضبة والتى كانت متجهة إلى نادى الزمالك وكان من الممكن تحريكها فى أى اتجاه ضد أمن المنطقة.

واستطاع رجال الأمن فى محافظة الجيزة تأمين منطقة النادى.

وقد ضرب رئيس جهاز الرياضة مثالا «أنه لولا قرار الحل والذى شعرت معه الجماهير أن الإدارة الرياضية الحكومية قد تدخلت فى الوقت المناسب من أجل إنقاذ مايمكن إنقاذه وفعلا كان رد فعل العدد الأكبر من الجماهير متجها نحو الهدوء» بعد القرار الذى صدر على أمل أنها مرحلة لحل الأزمة لذلك وضح الأستاذ حنفى أبو طالب رئيس جهاز الرياضة موقف جهاز الرياضة واضطراره إلى الالتجاء إلى أسلوب الحل للمحافظة على استقرار الحركة الرياضية واستقرار الوطن فى بعض الأحيان.

ولم يكن هناك فى أى وقت من الأوقات أصعب من قرار الحل للاتحاد أو النادى إلا أن جهاز الرياضة يكون مضطرا لاتخاذ هذا القرار من أجل ظروف أكثر أهمية يراها المسئول سياسيا أو أمنيا أو رقابيا عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وحتى تتضح الأمور فإن جهاز الرياضة فى حالة اصدار حكم قضائى بعودة مجلس الإدارة السابق حله يكون له العودة فورا طالما كان ذلك من حقه ـ وقد شاهد المجتمع الرياضى تنفيذ أحكام القضاء من المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أجل استقرار الحركة الرياضة وتقليل المشكلات بها.

كما وضَّح الأستاذ حنفى أبو طالب أن موقف مجالس الإدارة المعينة فى الأندية والاتحادات عند خوضها الانتخابات بعد نجاحها فى إدارة الهيئة وهم فى مرحلة التعيين يكون نجاحهم فى الانتخابات المقررة مضمونا بل ونتائجهم مشرفة وقد تكرر ذلك فى نادى الاتحاد السكندرى حيث نجح الأستاذ الدكتور كمال شلبى فى رئاسة النادى باجماع من اعضاء الجمعية العمومية للنادى.

كما نجح الأستاذ الدكتور كمال درويش رئيسا لنادى الزمالك بعد نجاحه الكبير فى إدارة مجلس إدارة الزمالك عندما كان رئيسا معينا وذلك بالرغم من

قيامه بتسليم النادى إلى مجلس الإدارة العائد بقرار من القضاء إلا أنه نجح وحاز على ثقة الجمعية العمومية فى النادى. وتتم عملية الانتخابات فى الأندية والاتحادات الرياضية بطريقة تدل على دقة وحيادة وسلامة العملية الانتخابية فى الهيئات الرياضية، وهذا يرجع فى الحقيقة إلى الحياد التام الذى يسير عليه فى الانتخابات جهاز الرياضة بجمهورية مصر العربية مستعينا بمجموعة من رجال القضاء المصرى فى مقدمتهم المستشار أحمد صقر والمستشار رضا عبدالمعطى والمستشار خالد زين بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من رجال القضاء تقوم بإدارة العملية الانتخابية فى الأندية والاتحادات سواء خلال انعقاد الجمعيات العمومية العادية أو خلال انعقاد الجمعيات العمومية غير العادية لإجراء العملية الانتخابية.

وقد قام أعضاء الندوة جميعا بتوجيه التحية والتقدير إلى جهاز الرياضة ورجال القضاء لحيادهم التام فى العملية الانتخابية بالهيئات الرياضية والتى أدت إلى توفير الثقة بين اعضاء الجمعية العمومية واللجان المشكلة لإدارة العملية الانتخابية واتمامها على خير وجه، إلى الحد الذى بدأ يحضر فيه العملية الانتخابية عدة آلاف من الأعضاء بعد أن كان يحضرها عدة مئات فقط بل إنه كثيرا ما كانت لاتكتمل الجمعيات العمومية للانعقاد وأصبحت الآن تكتمل، وهذا مايقلل من قرار الحل وتصاعد الأزمة. كما شرح سيادته كيف تدار الأزمة قبل الحل إلى حين صدور القرار بالحل وهى كلها خطوات سيرد ذكرها وتحليلها فى الفصل الخاص بها ولا داعى من إعادتها هنا.

مراحل إدارة أزمة حل الأندية أو مراكز الشباب أو الاتحادات الرياضية بجهاز الرياضة:

تمر الأزمة فى الجهة الإدارية الحكومية بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولاً: عندما تلاحظ الجهة الإدارية الحكومية مخالفات قانونية ملحوظة أو متكررة، تشكل خطورة خاصة على الهيئة يتم إصدار إنذار كتابى إلى مجلس الإدارة المعنى لإزالة أسباب المخالفات القانونية طبقاً لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨، وفى حالة الامتناع عن إزالة المخالفة يعرض الأمر على السلطة المختصة للجهة الإدارية الحكومية.

الاستاذ حنفى أبو طالب وكيل أول الوزارة ورئيس جهاز الرياضة فى الندوة الثانية لإدارة الأزمات الرياضية وإلى جانبه المؤلف ـ الدكتور اسماعيل حامدعثمان ـ رئيس قسم الإدارة بالكلية

ثانياً: تقوم السلطة المختصة والممثلة فى الجهة الإدارية الحكومية بعقد اجتماع مع القادة لتدارس الأمر من كافة جوانبه، وعند توفر حتمية حل مجلس إدارة الهيئة ـ يصدر قرار حل مجلس إدارة الهيئة وتعيين مجلس إدارة جديد وفق نظام الهيئة.

ثالثاً: تتولى الجهة الإدارية الإشراف على عملية التسليم والتسلم بين كل من المجلسين المنحل والمعين.

رابعاً: يتم متابعة المخالفات المنسوبة إلى المجلس المنحل بمعرفة المجلس المعين وعلى المجلس المعين أن يقوم بكل جدية بإزالة هذه المخالفات وفى حالة وجود مخالفات مالية يصعب إزالتها يتم إحالتها إلى جهات التحقيق.

خامساً: يظل المجلس المعين فى موقعه إلى أن يحين موعد دعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس جديد فيقوم المجلس المعين بالدعوة لها.

٥ـ أزمة الكرة الطائرة المصرية وراء انهيارها :

تعتبر الأحداث التى مرت بالكرة الطائرة المصرية خلال عامى ٩٢، ٩٣ ومازالت مستمرة توابعها حتى الآن فى مصاف الأزمات الرياضية حيث أنها ترددت ودرست واتخذت فيها قرارات فى الاتحاد الدولى للكرة الطائرة والمجلس الأعلى للرياضة بأفريقيا والاتحاد الأفريقى للكرة الطائرة، والاتحاد العربى للكرة الطائرة، والاتحاد العربى للألعاب الرياضية، وعدة دول افريقية وأسيوية وأوروبية.

كما أن الأزمة على المستوى المحلى لم تكن فقط فى الاتحاد المصرى للكرة الطائرة ولكنها ترددت ودرست واتخذت فيها أحكام وقرارات أو مقترحات أو توصيات فى المحاكم والنيابة العامة، وأمن الدولة، والرقابة الإدارية، ووزارة الداخلية، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ـ والمؤسسات الإعلامية المرئية والمقرؤه والمسموعة ـ وجهاز الرياضة وجميع مديريات رعاية الشباب فى المحافظات من خلال مناطق اتحاد الكرة الطائرة وأيضا فى الأندية التى تمارس الكرة الطائرة وعددها يقترب من نصف عدد كل الأندية المصرية وفى مقدمتها مجموعة من الأندية الكبرى والتى يلعب فيها أعضاء الفريق القومى المصرى للكبار والشباب رجالا وسيدات وفتيات.

إلى جانب كليات التربية الرياضية للبنين والبنات فى كل الجامعات المصرية (٨ جامعات) باعتبار أن هناك عدد كبير من الحكام والإداريين والمدربين وأعضاء الاتحاد ولجانه ومناطقه واللاعبين من أبناء هذه الكليات.

وقد بدأت أزمة الكرة الطائرة المصرية فى عام ١٩٩٢ حينما عادت البعثة المصرية لمنتخب الشباب والذى اشترك فى بطولة العالم للشباب فى مدينة استنبول بتركيا وكان رئيس البعثة لواء شرطة بالمعاش توفيق ويصا وجاءت بعدها مباشرة التصفيات الأفريقية للتأهيل لكأس العالم للشباب والتى أقيمت فى مدينة لاجوس بنيجيريا فى نفس الموسم وشاركت فيها مصر بمنتخب الشابات وكانت رئيسة

البعثة السيدة عصمت منصور وقد حضر البطولة الثانية رئيس الاتحادين الأفريقى والمصرى الأستاذ ناصف سليم ليشرف على البطولة ويقوم بتوزيع الجوائز.

وفى المطار وقبل دخول البعثة أرض الوطن اتضح أن لاعبا ليبيا مصرى المولد والام بينما الوالد ليبى وكان قبل ذلك لديه جواز سفر مصرى مسجلا فيه جنسيته الليبية وجد أنه يحمل جواز سفر مصرى مزور فيه أن جنسيته مصرى وهذا يعنى أنه اعتبر من حيث الوالدين أنهما مصريان.

وقد ساعد فى استخراج هذا الجواز بالبيانات المزورة أحد ضباط الشرطة أعضاء الاتحاد والذى كان يشغل مركزا مرموقا فى مباحث أمن الدولة وقد توفى إلى رحمه الله فور حدوث هذه الأزمة.

(صدرت شائعة أنه مات متأثرا بصدمة قلبية فور اكتشاف تزوير جواز اللاعب الليبى وهو الذى سبق أن ساعده فى استخراج هذا الجواز وفق الشهادات المقدمة والتى تتضمن تزويرا واضحا ـ طبعا شائعة مغرضة لأن الأعمار بيد الله سبحانه وتعالى).

وقد تم كشف الجواز المزور مع اللاعب بعد اخفائه الجواز الأصلى وهو أيضا صادر من مصر ومسجل فى قوائم الجوازات فى الكمبيوتر وفور وصوله للمطار ألقى القبض على اللاعب بعد ذلك.

كما أتضح أن هناك مجموعة من اللاعبين واللاعبات فى منتخبى الشباب والشابات والذين اشتركوا فى بطولتى استنبول وسلوفاكيا أعدت لهم جوازات سفر وفق بيانات مزورة فى أعمارهم وقد قام رئيس البعثة بتجميع كل جوازات سفر اللاعبين فور الوصول إلى مطار القاهرة الدولى لتسليمها للاتحاد وعدم بقائها مع اللاعبين مهما كانت الظروف، وكذلك فعل رئيس بعثة الشباب القادمة من استنبول وبعد إحالة الموضوع للنيابة ثبت قيام كل من أحمد عبدالباقى إدارى المنتخب القومى فى الكرة الطائرة، وحلمى إبراهيم مدرب المنتخب فى الكرة الطائرة بإعداد الاستمارات لاستخراج الجوازات وفق البيانات المزورة للاعبين واللاعبات وتم احالتها للمحكمة وحكم عليهما فى هذه الجناية بالسجن.

ويعتبر رئيس الاتحاد المصرى الأستاذ ناصف سليم وفق حكم القضاء بعيدا عن أى اتهام جنائى لأنه لم يشارك فى إعداد أو اعتماد الجوازات المزورة سواء للاعب الليبى أو اللاعبين واللاعبات المصريين الذين صدرت لهم جوازات مزورة وشاركوا فى البطولتين للشباب فى استنبول والشابات فى لاجوس بنيجيريا، ولكن بصفته رئيسا للاتحاد المصرى للكرة الطائرة فالمسئولية تقع عليه، ولو من الناحية الأدبية إذ أن رئيس الاتحاد هو المسئول عن الاتحاد كاملا بالتعاون مع مجلس الإدارة وهو المتحدث باسمه أمام كافة الجهات. ومسئول مع مجلسه عن النتائج الفنية لهذه المنتخبات.

وكذلك خروج منتخب مصر للشباب من الأدوار التمهيدية فى بطولة العالم باستنبول فى تركيا. وكان من الطبيعى والمتوقع كما كان رأيى شخصيا (المؤلف) عندما كنت رئيسا لجهاز الرياضة أن تحل مثل هذه الأزمات داخليا بجهاز الرياضة وحتى أكون أمينا فى تسجيل وقائع هذه الأزمة أتذكر أن الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة عندما عرضت المشكلة على سيادته أنه وافق على حل المشكلة داخليا للمحافظة على سمعة مصر عربيا وأفريقيا وعالميا، وهذا كان تقديرا لمكانة مصر فى الكرة الطائرة عربيا وافريقيا ـ كما أن مصر منذ فترة قصيرة كانت قد قامت بتنظيم بطولة عالمية فى الكرة الطائرة وضعتها على خريطة العالم المتقدم فى الكرة الطائرة إلا أن الأحداث - بعد أن تركت رئاسة جهاز الرياضة وعدت (المؤلف) أستاذا ورئيسا للقسم فى كلية التربية الرياضية للبنين بجامعة حلوان - كانت ساخنة وزادت من حدة أزمة الكرة الطائرة، ويرجع هذا إلى جذور من الأحداث والاختلافات بين الأستاذ ناصف سليم رئيس الاتحادين المصرى والأفريقى للكرة الطائرة من حانب وبين مجموعة من أبناء الكرة الطائرة وغيرهم من جانب آخر ومنهم المجموعة التى كانت وقت تصاعد الأزمة موجودة على رأس العمل فى جهاز الرياضة (اللواء عبدالحميد الوكيل)، وكان على رأس العمل فى قطاع البطولة (الأستاذ عبدالمنعم وهبة) كما كانت هناك بعض الأطراف من أبناء لعبة الكرة الطائرة وتأتى معظم هذه الأحداث والجذور

قبل تولى الدكتور عبدالمنعم عمارة رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالرغم من أنه كان متتبعا لمستويات ومنتخبات الكرة الطائرة المصرية عندما كان محافظا لمدينة الإسماعيلية باعتباره أحد لاعبى الكرة الطائرة وعضو المنتخب القومى العسكرى للكرة الطائرة فى مصر وتاريخه معروف فى الكرة الطائرة فهى لعبته الأولى منذ كان طالبا فى مدرسة الإسماعيلية الثانوية بمدينة الإسماعيلية.

جذور تصاعد أزمة الكرة الطائرة:

١ـ المواقف التى حدثت خلال دورة لوس انجلوس ١٩٨٤ بين رجال الإعلام واللجنة الأولمبية المصرية من جانب وبين المجلس الأعلى للشباب والرياضة والبعثة الإدارية الحكومية فى دورة لوس انجلوس من جانب آخر.

٢ـ تقدم اللواء عبدالحميد الوكيل لانتخاب الكرة الطائرة أمام الأستاذ ناصف سليم وعدم نجاحه فى الانتخابات، ثم رشح نفسه مرة أخرى فى عام ١٩٨٤ بعد مرور الـ٨ سنوات للأستاذ ناصف سليم وكانت المفاجأة أن رشح الأستاذ ناصف سليم حسن حمدى رئيساً للاتحاد المصرى للكرة الطائرة ونجح ولم ينجح اللواء عبدالحميد الوكيل للمرة الثانية ثم رشح نفسه مرة أخرى عام ١٩٨٨ أمام السيد ناصف سليم بعد مضى مدة الحظر ولم ينجح.

٣ـ قيام اللواء عبدالحميد الوكيل بتدريب المنتخب المصرى فى الكرة الطائرة وكان رئيس الاتحاد الأستاذ ناصف سليم وحدوث بعض الاختلافات بين أجهزة تدريب المنتخبات بقيادة الأول والاتحاد بقيادة الثانى عام ١٩٨٣ فى دورة البحر الأبيض بالمغرب.

٤ـ احداث عام ١٩٩١ بين الأستاذ ناصف سليم ورئيس قطاع البطولة بعد ذلك والتى كانت عبارة عن خلافات حقيقية بين الاثنين أمام كل من منتخب الكرة الطائرة وأعضاء اللجنة الأولمبية المصرية المقيمين فى القرية الأولمبية فى أثينا خلال دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٩١.

٥ـ قيام مجلس إدارة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة بتهميش عضوية اثنين من أعضاء مجلس الإدارة خاصة عند حضورهما الاجتماعات بالرغم من مطالبة جهاز الرياضة أكثر من مرة بضرورة انتظامهما فى حضور الاجتماعات وكان احدهما اللاعب الدولى السابق فى الكرة الطائرة عصام الوشاحى، وكان كل منهما يتولى التدريب للفرق الكبيرة بمصر ويمكن لهما خلال ذلك متابعة أعمار اللاعبين ومعرفة اللاعبين المشتركين فى البطولات وكذلك قدرتهما على اكتشاف التزوير فور حدوثه وهذا ما جعل الجهات غير الرياضية والرقابية تتدخل فى الموضوع لكثرة الشكاوى المقدمة من العضوين المستبعدين من الاتحاد.

٦ـ إقامة دعوى قضائية ضد المجلس الأعلى للشباب والرياضة بسبب إصدار قرار لإيقاف عضوية مراكز الشباب بالاتحاد المصرى للكرة الطائرة وصدور حكم فى صالح الاتحاد فى هذه القضية.

٧ـ اختيار وترقية مجموعة من حكام الكرة الطائرة إلى درجة الدولية بالرغم من عدم مطابقة شروط السن لهم ـ وكان بقية الحكام يحفظون عن ظهر قلب اسماء وأعمار الحكام الذين تمت ترقيتهم بالرغم من تقدمهم للاتحاد بمستندات مزورة لأعمارهم، وقد اعتمدها الاتحاد فى حينه متحديا باقى الحكام الذين تنطبق عليهم الشروط الحقيقية ولكنهم لم يتمكنوا من التقدم لهذه الامتحانات الدولية وفات بعضهم الدور لزيادة عمره عن السن المحدد للتقدم للامتحانات الدولية.

٨ـ المقالات والأعمدة والموضوعات الساخنة فى جريدتى الجمهورية والمساء وغيرهما من الصحف المصرية والعربية للأستاذ ناصف سليم أو تلامذته متضمنة هجوما أو نقدا أو اثارة ضد المجلس الأعلى للشباب والرياضة أو جهاز الرياضة أو بعض الشخصيات فى الاتحادات الرياضية ويحال بعضها من الجهات الرسمية فى الدولة للتحقيق فيها والرد على هذه الجهات بتقارير وإجابات موثقة، وباعتبار أن هذا واجب وعمل الأستاذ ناصف

سليم الصحفى إلا أن هذه الأمور لم تكن ترضى المسئولين وبعض الشخصيات العامة.

٩- تبنى الأستاذ ناصف سليم تأييد الأستاذ أحمد دمرداش تونى عضو اللجنة الأولمبية الدولية الشرفى مدى الحياة لاسم اللواء منير ثابت رئيس اتحاد الرماية المصرى ليكون عضواً فى اللجنة الأولمبية الدولية بدلاً منه، وذلك خلاف قرار مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية بترشيح ثلاثة أعضاء من اللجنة الأولمبية المصرية لنفس المنصب وهم الدكتور جمال مختار رئيس اللجنة الأولمبية المصرية والدكتور حسن مصطفى سكرتير عام اللجنة الأولمبية المصرية والدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المكتب التنفيذى لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب ورئيس المجلس الأعلى للرياضة بأفريقيا وعضو مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية.

١٠- صدور بعض القرارات التى اتخذها مجلس إدارة اتحاد الكرة الطائرة برئاسة الأستاذ ناصف سليم ضد بعض الأندية الكبرى فى الكرة الطائرة مثل ضرورة توقيع عقود احتراف لكل لاعبى الكرة الطائرة وهو ما قرره الاتحاد الدولى بعد ذلك، وأثارت هذه المشكلات عدد كبير من الجماهير ومجلس الكرة الطائرة فى مصر ضد الاتحاد وقياداته وقد هوجم الأستاذ ناصف سليم علنا فى بعضا من هذه الأندية خلال المباريات وكثيرا ما كانت توقف المباريات لإيقاف بعض الهتافات ضد الاتحاد المصرى للكرة الطائرة وقياداته.

١١- المكانة الأفريقية والعالمية والمصرية التى حصل عليها الأستاذ ناصف سليم والتى وصلت إلى استقباله مثل الوزراء والعظماء فى المجتمعات العالمية والقارية والدولية، أتاحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الكرة الطائرة من الشخصيات غير السوية ليكونوا ضده بدلا من وقوفهم إلى جانبه للمحافظة على المكانة المصرية فى المستويات الدولية والقارية والعربية، كذلك أدى هذا النجاح إلى حقد بعض القيادات الأفريقية من الدول العربية والأفريقية وخاصة من الدول الأفريقية السوداء عليه مثلما حدث فى مصر.

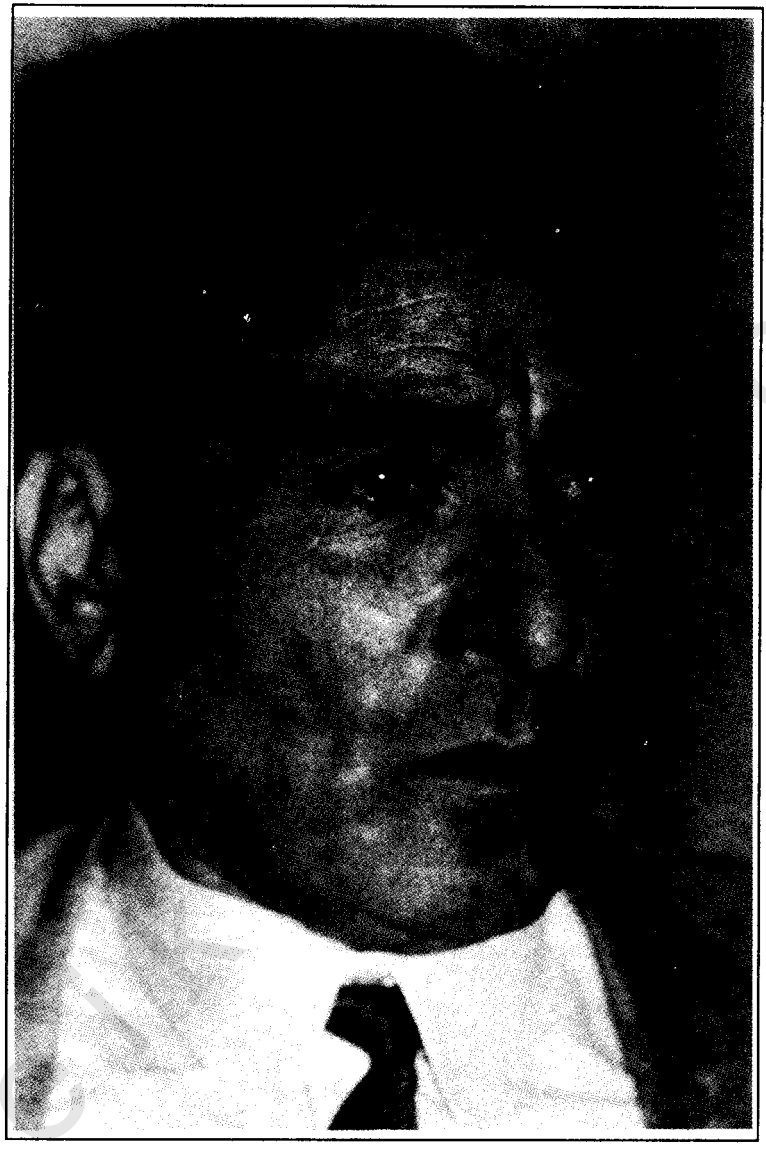

الأستاذ ناصف سليم الذى واجه أزمة الكرة الطائرة نيابة عن اتحاده

١٢- نجاح الأستاذ ناصف سليم فى الاتحاد الدولى ليكون شخصيا هو المسئول عن كل ما يتعلق بالكرة الطائرة أفريقيا ومصريا، بالرغم من أنه لم يكن رئيس الاتحاد العربى إلا أن الاتحاد العربى للكرة الطائرة فى تعامله مع الاتحاد الدولى يعتمد على الاتحادين الأفريقى والآسيوى.

إدارة أزمة الكرة الطائرة فى جهاز الرياضة :

فى لقاء حول أزمة الكرة الطائرة بين المؤلف واللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة بمصر خلال إدارة الأزمة أفاد بأن جهاز الرياضة قام بحل اتحاد الكرة لأسباب عديدة للمحافظة على سمعة مصر الرياضية.

وجاءت إدارته للأزمة وفقاً لما يلى:

١ - وردت مذكرة من السيد اللواء وزير الداخلية فى وقتها موجهة للسيد الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة متضمنة أنه تم ضبط ثلاث لاعبات وثلاثة لاعبين من بعثة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة فى مطار القاهرة الدولى يحملون جوازات سفر بأسماء وتواريخ ميلاد مخالفة للواقع، وذلك بعدعودتهم من بطولة دولية.

وقد تضمن الخطاب بعض العبارات التى تستنكر قيام بعض المسئولين فى الاتحادات الرياضية استغلال مكانهم، والمفروض أنهم قدوة فى الأمانة وأن أعمالهم وقراراتهم يجب أن تخلوا من التصرفات والتى تخضع مرتكبيها لطائلة القانون الجنائى.

كما طلبت المذكرة الواردة من السيد اللواء وزير الداخلية - فى هذا الوقت - محاسبة هؤلاء المسئولين وإخطار وزارة الداخلية بالإجراءات التى تمت فى هذا الموضوع.

٢ - طلب السيد اللواء وزير الداخلية من إدارة البحث الجنائى فى مطار القاهرة الدولى إحالة اللاعبين واللاعبات والجوازات المزورة إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وعدم تحويلهم إلى النيابة العامة حرصاً على مستقبلهم كأبناء

مصر من الرياضيين والرياضيات وباعتبار أنه قد لا يكون لهم دخل بعملية التزوير التى تمت.

٣ - أحال السيد الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة مذكرة السيد اللواء وزير الداخلية إلى اللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة فى هذا الوقت لاتخاذ اللازم وللرد على السيد اللواء وزير الداخلية بالإجراءات التى يتم اتخاذها.

اللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة الذى أدار أزمة الكرة الطائرة - والدكتور اسماعيل حامد (المؤلف) والذى عاصر خلال رئاسته لجهاز الرياضة أزمة الكرة الطائرة

٤ - قام اللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة بعقد اجتماع فورى مع وكيل الوزارة لقطاع البطولة وكان فى وقتها الأستاذ عبدالمنعم وهبة والذى تولى رئاسة جهاز الرياضة بعد اللواء عبدالحميد الوكيل، ومدير عام الهيئات بقطاع البطولة وكان فى وقتها الأستاذ حنفى أبو طالب، والذى تولى رئاسة جهاز الرياضة بعد الأستاذ عبدالمنعم وهبه، وما زال رئيساً لجهاز الرياضة حتى مثول الكتاب للطبع، وتم فى الاجتماع اتخاذ قرار بمخاطبة جهاز الرقابة الإدارية أكبر جهاز رسمى وحكومى ومصرى ويتبع مجلس الوزراء - لكى يقوم بالتفتيش على جميع الاتحادات الرياضية الأولمبية وعددها ٢٢ اتحاداً - ومنها اتحاد الكرة الطائرة - ومراجعة جميع جوازات سفر اللاعبين الدوليين بمراحلهم السنية المختلفة مع بطاقاتهم الشخصية ومن واقع سجل قيد اللاعبين بالاتحادات.

٥ - قام جهاز الرقابة الإدارية بأجهزته المختلفة بمراجعة سجلات الاتحادات الأولمبية وتبين سلامة جميع الاتحادات الرياضية من حيث القيد فى سجل اللاعبين وجوازات السفر والذى يُلزم قانون الهيئات ولوائحه مدير عام كل اتحاد رياضى أن لا يتم قيد أى لاعب أو لاعبة فى السجل ما لم يطلع على شهادة الميلاد الأصلية وكذلك البطاقة الشخصية - أو البطاقة العائلية الخاصة بالوالد لصغار السن - وكذلك الاطلاع على خطاب النادى أو الهيئة، وأن يحتفظ مدير عام الاتحاد بصورة من هذه الأوراق فى الاتحاد، ويكون استخراج أى أوراق رسمية أو بيانات من الاتحاد طبقاً لما هو مسجل فى سجل قيد اللاعبين.

تبين سلامة القيد فى جميع الاتحادات الرياضية عدا اتحاد الكرة الطائرة والذى اتضح فيه وجود ٣٦ جواز سفر غير مطابق وكذلك وجدت بطاقات شخصية وشهادات ميلاد غير مطابقة للواقع وقد تم استخراج بعضاً من هذه الشهادات بمعرفة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة ومديره العام.

كما اتضح لجهاز الرقابة الإدارية أن هناك عدة وقائع سابقة وتمت خلالها مشاركة لاعبين مصريين فى بطولات أفريقية وعالمية بأعمار أكبر من أعمارهم الأصلية وتم تقديم العديد من الشكاوى فى هذا الخصوص إلا أنه تم حفظها وعدم الإعلان عنها.

٦ - قام اللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة بعرض كل هذه التقارير على السيد الدكتور رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة متضمناً اقتراحه بضرورة حل مجلس إدارة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة عام يجرى بعدها الدعوة لعقد جمعية عمومية لإجراء انتخابات مجلس إدارة جديد للاتحاد.

٧ - وافق رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة على اقتراح اللواء رئيس جهاز الرياضة بتعيين مجلس إدارة مؤقت للاتحاد المصرى للكرة الطائرة.

٨ - تم تشكيل لجنة من إدارة التفتيش المالى والإدارى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة لتقوم باستلام الاتحاد المصرى للكرة الطائرة والتحفظ على كافة المستندات والسجلات الخاصة بالاتحاد، كما تم حفظ صورة من بعض وثائق الاتحاد فى جهاز الرياضة.

٩ - قامت اللجنة المشكلة بمراجعة سجلات الاتحاد ووثائقه ومستنداته وحساباته المالية.

١٠ - أرسل السيد اللواء رئيس جهاز الرياضة خطاب إحاطة للجهاز المركزى للمحاسبات للمشاركة فى مراجعة سجلات وحسابات الاتحاد المصرى للكرة الطائرة.

١١ - قام جهاز الرياضة بإحاطة السيد الأستاذ ناصف سليم رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة السابق (بعد حل مجلس الإدارة) - بالإجراءات التى تمت وطُلب منه عدم تقديم أية شكاوى للاتحاد الدولى حتى لا يتم تشويه صورة مصر دولياً - وخاصة أن الاتحاد المصرى للكرة الطائرة سبق أن شارك فى بطولات رسمية يشرف عليها الاتحاد الدولى للكرة الطائرة بشروط مخالفة للواقع وبالتزوير فى أسماء وتواريخ ميلاد بعض اللاعبين المشاركين فى بطولات الاتحاد الدولى الرسمية.

١٢ - فوجىء جهاز الرياضة بوصول برقية من الاتحاد الدولى للكرة الطائرة موقعة من رئيسه «أكوستا» يشجب فيها قرار حل الاتحاد المصرى للكرة الطائرة

الذى يرأسه الأستاذ ناصف سليم وأنه سيضطر لإيقاف مصر دوليا ويقرر عدم مشاركتها فى أى نشاط رسمى للكرة الطائرة، وذلك بناء على الشكوى التى تلقاها الاتحاد الدولى من رئيس الاتحاد المصرى السابق للكرة الطائرة.

١٣ - ظهر رأى الإعلام المصرى الصحفى ضد قرار المجلس الأعلى للشباب والرياضة وجهاز الرياضة بحل الاتحاد واعتبر بعض رجال الإعلام أن حل لاتحاد تم بناء على خلافات شخصية بين رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة ورئيس جهاز الرياضة.

١٤ - قام جهاز الرياضة برئاسة اللواء عبدالحميد الوكيل بالكتابة إلى رئيس الاتحاد الدولى للكرة الطائرة موضحاً أن حل الاتحاد وإبعاد الرئيس الأستاذ ناصف سليم قد تم بناء على تقارير رقابية (الرقابة الإدارية - الجهاز المركزى للمحاسبات - جهاز التفتيش المالى والإدارى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة) كما تضمن الخطاب أن الاتحاد السابق للكرة الطائرة قد قام بالتزوير والغش فى أعمار اللاعبين واللاعبات المشاركين فى بطولات الاتحاد الدولى.

كما تضمن خطاب جهاز الرياضة إلى رئيس الاتحاد الدولى للكرة الطائرة أن أى اجراء سوف يتخذ ضد الكرة الطائرة المصرية فسوف يعنى أن الاتحاد الدولى متواطىء مع الاتحاد المصرى السابق فى عملية التزوير والغش.

١٥ - أرسل الاتحاد الدولى للكرة الطائرة فاكساً بتوقيع رئيس الاتحاد الدولى يعتذر فيه عن برقيته السابقة وأنه قرر تشكيل لجنة برئاسة الأستاذ الدكتور صالح بن ناصر نائب رئيس الاتحاد الدولى للكرة الطائرة عن آسيا وهو سعودى الجنسية ويشغل منصب وكيل الأمير فيصل بن فهد الرئيس العام لرعاية الشباب بالسعودية كما أنه شخصية رياضية عربية لامعة وسبق أن كان له العديد من الأدوار للنهوض بالكرة الطائرة فى آسيا، كما أنه صديق للأستاذ ناصف سليم وسبق للاثنين أن تعاونا معاً فى موضوعات كثيرة مرتبطة بنشاط الكرة الطائرة فى العالم، وفى عضوية اللجنة أيضاً رئيس الاتحاد الكينى للكرة الطائرة، وسكرتير الاتحاد التونسى للكرة الطائرة، وقد كلفهم الاتحاد الدولى بالحضور إلى القاهرة لمقابلة

رئيس جهاز الرياضة المصرى، ورئيس الاتحاد المصرى السابق للكرة الطائرة للتحقيق وفحص كافة الإجراءات والقرارات التى اتخذت ضد الاتحاد فى مصر والمشاهدة على الطبيعة لكل المخالفات التى وقعت من قبل مجلس الإدارة السابق.

١٦ - وصلت اللجنة إلى القاهرة وقامت بالاطلاع على كافة الوثائق والسجلات التى تتضمن مخالفات اتحاد الكرة الطائرة السابق، كما قابلت السيد اللواء رئيس جهاز الرياضة المصرى الذى أطلعهم على كافة المكاتبات الواردة من وزير الداخلية والخاصة بالتزوير فى أعمار اللاعبين وتقارير الرقابة الإدارية والجهاز المركزى للمحاسبات، كما تقابلت اللجنة مع رئيس الاتحاد السابق الأستاذ ناصف سليم وقد طرحت عليه اللجنة ما حصلت عليه من وثائق ومعلومات من جهاز الرياضة مرتبطة بعدم صحة القيد فى أعمار اللاعبين.

١٧ - قامت اللجنة بعرض تقريرها على الاتحاد الدولى للكرة الطائرة متضمناً نتائج زيارتها للقاهرة ومشاهداتها فيما يختص بالواقعة فى جهاز الرياضة ونتائج لقائها مع رئيس الاتحاد المصرى السابق.

١٨ - أفاد اللواء عبدالحميد الوكيل رئيس جهاز الرياضة بالآتى: أصدر الاتحاد الدولى للكرة الطائرة قراراً بإسقاط عضوية أعضاء الاتحاد المصرى للكرة الطائرة مع حرمانهم من الاشتراك فى عضوية أى اتحاد للكرة الطائرة مستقبلاً ولمدة ثمان سنوات، كما اعتبر رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة مستقيلاً من عضوية الاتحاد الدولى، بالإضافة إلى استقالته من رئاسته للاتحاد الأفريقى للكرة الطائرة.

وقد جاء فى جريدة الأهرام بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٩٧ ما يلى:

«حلمى ابراهيم مدرب منتخب الشباب للكرة الطائرة خلال تزوير أعمار اللاعبين - سبق أن أبلغوه فى جهاز الرياضة بأنه ممنوع من ممارسة نشاطه لمدة ٨ سنوات - وأنه أرسل خطاب إلى رئيس الاتحاد الدولى يلتمس فيه العفو.

وأرسل أكوستا رئيس الاتحاد الدولى رداً على المدرب متضمناً بأن العفو العام من الاتحاد الدولى قد صدر على جميع الأعضاء السابقين بلا أى شروط ولم

تتضمن أى حرمان من العمل لأى عضو من الأعضاء السابق بالاتحاد المصرى للكرة الطائرة.

وقد علقت جريدة الأهرام بما يلى:

«انتهت القصة ليبقى التساؤل معلقاً عمن قام بتزوير قرار العفو على الكمبيوتر ليتضمن هذا الشرط (حرمان ٨ سنوات للأعضاء) والذى نفاه الاتحاد الدولى ولكن بعد أن تم تطبيقه بالفعل بدون وجه حق على قيادات لها اسمها وتاريخها وثقلها الرياضى».

١٩ - ورد لرئيس جهاز الرياضة المصرى فى وقتها اللواء عبدالحميد الوكيل من رئيس الاتحاد الدولى صورة من الخطابات والمذكرات التى أرسلها رئيس الاتحاد المصرى السابق له متضمنة - كما أفاد اللواء عبدالحميد الوكيل بنفسه للمؤلف - مجموعة من القذف والسب ضد المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس جهاز الرياضة يعاقب عليها القانون. وقد أمر رئيس جهاز الرياضة بحفظ كل المكاتبات الواردة من الاتحاد الدولى فى ملف الكرة الطائرة بجهاز الرياضة.

٢٠ - قام الأستاذ ناصف سليم رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة السابق برفع دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة طاعناً فى قرار حل مجلس إدارة الاتحاد وتعيين مجلس إدارة مؤقت وقد أصدرت المحكمة حكمها برفض الدعوى بأحقية المجلس الأعلى للشباب والرياضة بحل الاتحاد وتشكيل مجلس مؤقت.

٢١ - قام الأستاذ ناصف سليم رئيس الاتحاد المصرى للكرة بإقامة دعوى لاستئناف الحكم السابق أمام المحكمة الإدارية العليا فى مجلس الدولة متضمنة أن الإدارى المسئول عن التزوير هو مدير عام الاتحاد وموظفى الاتحاد وأولياء أمور اللاعبين. وقد رفض الطعن بناء على مسئولية رئيس الاتحاد عن ذلك وفق لما قدمه جهاز الرياضة من وثائق.

وقد رجعنا إلى الأستاذ ناصف سليم، لنستبين بعض الوقائع الغامضة فقال:

١ - كل الإجراءات التى وردت على لسان رئيس جهاز الرياضة فى ذلك الوقت تمت بعد حل الاتحاد وتعيين اتحاد جديد له من الصلاحيات ما أمكنه أن يقدم مستندات جديدة كما يحلو له، ولم تكن هذه المستندات عند الحل موجودة، وكذلك كانت تقارير التفتيش المالى والإدارى بعد الحل مخالفة تماماً لما كانت عليه قبل الحل برغم أن المفتشين هم نفس الأشخاص.

٢ - الدكتور صالح بن ناصر ومجدى سليمان كانت مهمتهما الحصول على الجوازات المضبوطة مزورة والتى تم بسببها الحل، وتبين أنه لا يوجد غير جواز سفر واحد للاعب المتهم بأن والده ليبى، ولذلك رأى الاتحاد الدولى أن البرقيات بأعداد اللاعبين التى تم تزويرها مخالفة للواقع.

٣ - بحث الاتحاد الدولى فى أرشيفه عن الأسماء الواردة فى كشف التزوير وتبين أن أحداً منهم لم يشترك نهائياً فى بطولات دولية للبنين أو البنات.

٤ - مازال الاتحاد الدولى حتى الآن فى حيرة من صدور برقية باسم الاتحاد الدولى تم ارسالها لمصر تحدد مدة الإيقاف وعدم ترشيح المعاقبين من أعضاء الاتحاد، ولم يجد لذلك أثراً وتبين أنها رسالة غير صحيحة بالكومبيوتر من جهات لها فائدة من عدم خوضهم للانتخابات.

٥ - الاتحاد المنحل لم يبلغ الاتحاد الدولى بشىء وإنما كان مصدر علمه بطريقتين:

الأولى: الصحف الفرنسية فى تونس وقد نقلت ما نشر فى مصر على لسان رئيس جهاز الرياضة وأرسلتها إلى أكوستا فى لوزان (مقر الاتحاد الدولى).

الثانية: إبلاغ الاتحاد المعين وجهاز الرياضة الاتحادالدولى بتشكيل جديد بعد حل الاتحاد الذى كان يرأسه ناصف سليم وطلبوا منه أن يحل مسئول بجهاز الرياضة محله فى الاتحاد الدولى.

٦ - أرسل أكوستا رئيس الاتحاد الدولى إلى ناصف سليم يستفسر عن صحة ما وصله فأكد له ما حدث وكان أكوستا على علم بالخلافات القائمة بين الاتحاد

المصرى والمجلس الأعلى للشباب والرياضة أثناء بطولة العالم للشباب من زاوية ووقف الدعم المالى عن البطولة.

٧ - شكر الاتحاد الدولى الأستاذ ناصف سليم لأنه لم يشرك فريق مصر تحت ٢٠ سنة فى بطولة العالم بالأرجنتين نتيجة لاشتراك اللاعب المزور فى شوط واحد ضد تونس فى المباراة التى تأهلت بها مصر.. واكتفى بأن يقول أن السبب أن الرحلة ستتكلف ٣٠٠ ألف جنيه، لكن عدم الاشتراك فى الحقيقة كان لحماية اسم مصر. وقدر الاتحاد الدولى ذلك وطلب عدم استقالة ناصف سليم من أجل الحفاظ على الكرة الطائرة فى أفريقيا.

٨ - كان الدكتور اسماعيل حامد وهو رئيس جهاز الرياضة على علم تام من شكوى تقدم بها مدرب مصرى ضد واقعة التزوير واستنكر رئيس جهاز الرياضة ارسال الشاكى لشكواه مباشرة إلى الاتحاد الدولى، وقد احتفظ بكل أوراق هذه المشاكل فى مكان بعيد حتى لا يستغل ضد مصر.. ولكنه بانتهاء عمله بجهاز الرياضة تفجرت كل هذه المشاكل.

نتائج القرارات التى أتخذت خلال الأزمة على الكرة الطائرة:

١ـ حل الاتحاد المصرى للكرة الطائرة وتنصيب اللواء رؤوف المناوى مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات العامة رئيسا للاتحاد ومعه مجموعة من الأعضاء لإدارة الاتحاد لمدة عام، ويعتبر اتحاد الكرة الطائرة من الاتحادات التى كانت مسيرتها ناجحة فى الفترة الماضية ولم يحدث أن تم حله بل أنه الاتحاد الرياضى الذى جاء ترتيبه الأول تسجيلاً ووثائقياً عندما قام جهاز الرياضة بترتيب الاتحادات الرياضية فى مصر.

٢ـ تعرض الأستاذ ناصف سليم رئيس الاتحاد السابق لأزمة صحية خطيرة أدت إلى مضاعفات أزعجت كثيرا المجتمع المصرى الرياضى والمجتمع الإعلامى حتى عاد إلى حالته السابقة بتوفيق من عند الله واستطاع أن يعود إلى لقاء أصدقائه ومحبيه والقرّاء الذين ينتظمون فى متابعة مقالاته الصحفية.

٣ـ تم إحالة وقائع التزوير الحادثة فى الاتحاد ليس فقط إلى النيابة العامة أو جهات التحقيق الرسمية فقط ولكن أيضا إلى الاتحاد الدولى للكرة الطائرة الذى أصدر قرارا بما يلى:

أ ـ إيقاف جميع أعضاء الاتحاد المصرى للكرة الطائرة باستثناء الأستاذ ناصف سليم الذى كان قد بادر بتقديم استقالته من جميع المناصب احتجاجاً على موقف الجهة الإدارية من اتحاد اللعبة.

ب ـ ايقاف الاتحاد المصرى عن المشاركات الدولية والقارية فى الكرة الطائرة.

٤ ـ الموافقة على تسليم الاتحاد الأفريقى وميزانياته إلى لجنة من الاتحاد الأفريقى للكرة الطائرة. والحقيقة أن كل ما قدم للاتحاد الأفريقى هو مصرى وقد بدأ الاتحاد الأفريقى بالقاهرة بدون أية ميزانية أو تأثيث أو خدمات وقدمت مصر والمجلس الأعلى للشباب والرياضة والجهود المخلصة للأستاذ ناصف سليم تمويل الاتحاد الأفريقى بما جعله اتحادا قائما وله أثاث وميزانية وسجلات بعد أن كان اتحادا افريقيا على الورق فقط.

«من المعروف أن الاتحادات الأفريقية والعربية بعد نقلها من أية دولة إلى دولة أخرى لا تنقل بأى أثاث أو ميزانيات أو وثائق وعلى سبيل المثال ما زالت ميزانية الاتحاد الأفريقى للملاكمة وأثاثه منذ أكثر من ١٥ عاما فى البنوك المصرية أما بالنسبة للاتحادات العربية فقد تحملت مصر مسئولية تمويل هذه الاتحادات كما تحملت المجموعة المصرية فى هذه الاتحادات استمرار الاتحاد وإيجاد مكانة كبيرة له بينما لم يرد إلى مصر أو إلى أية اتحاد عربى بالقاهرة أية ميزانيات أو وثائق أو أثاث من الاتحادات العربية السابقة فى بغداد أو أية دولة عربية».

ولهذا عندما تم تسليم الاتحاد الأفريقى للجنة التى حضرت باسم الاتحاد الأفريقى حدث الصراع على الغنيمة من مجموعة من الدول

الأفريقية والتى كانت لاتستطيع أن ترفع صوتها مطالبه بأية شىء عندما كان الاتحاد قائما بالقاهرة برئاسة الأستاذ ناصف سليم.

٥- شارك الاتحاد المصرى فى انتخابات الاتحاد الأفريقى مع وعد باسم مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية أن يعاد مقر الاتحاد إلى القاهرة وكذلك رئاسة الاتحاد إلى رئيس الاتحاد المصرى ولم يتم ذلك وكان الاكتفاء بمنح مصر رئاسة المنطقة الأفريقية الخامسة للكرة الطائرة وهى إحدى المناطق السبع للاتحاد الأفريقى للكره الطائرة، وأعتقد أن هناك نصا فى النظام الأفريقى للكرة الطائرة يحتم أن يكون رئيس الاتحاد الأفريقى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية السابقين للاتحاد وهو ما لم يتوفر فى رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة والذى ترشح لهذا المنصب ولذا لم تحصل عليه وكان الوعد فقط من أجل الحصول على ميزانية ووثائق الاتحاد الأفريقى بالقاهرة لنقلها إلى مقر الاتحاد الأفريقى الجديد للكرة الطائرة خارج مصر وفى النهاية تم تسليم الاتحاد الأفريقى والذى أصبح مقره فى تونس بعد الأزمة مبلغ مائة ألف دولار من الاتحاد الأفريقى للكرة الطائرة والذى كان مقره مصر والذى كان قد بدأ فقط بـ ٢٨ دولاراً. مما يؤكد أن مصر قادرة على تمويل أى اتحاد أفريقى إذا تم اختيار الرجل المناسب له.

٦ - لظروف عدم اختيار منتخب الكرة الطائرة للسفر إلى اتلانتا ولظروف أخرى عديدة استقال رئيس الاتحاد المعين اللواء رؤوف المناوى ومعه كل أعضاء مجلس الإدارة تضامنا مع الرئيس وهناك أسباب أخرى للاستقالة لم يعلن عنها.

٧ - تم تعيين اتحاد آخر برئاسة الدكتور عمرو علوانى واستمر إلى أن تم انتخاب الاتحاد الجديد فى دورة (١٩٩٦ ــ ٢٠٠٠).

٨ - تراجعت المستويات المصرية للكرة الطائرة كثيرا عن ذى قبل وخسرت مصر العديد من البطولات العربية والأفريقية للمنتخبات والأندية بعد أن كانت هذه البطولات من نصيب المنتخب المصرى.

٩ ـ رفض عدد كبير من أولياء أمور الطلاب الاشتراك فى الكرة الطائرة بعد أن تم استدعاء الشباب والشابات من أعضاء المنتخبات القومية وبعض أولياء الأمور للتحقيق أو الشهادة فى النيابة العامة.

١٠ ـ لم يعد لمصر عالميا أى تصنيف فى الكرة الطائرة بعد أن كانت مصنفة على أنها الأولى أفريقيا لعدة سنوات ولم يكن هناك أى صعوبة لتأهل مصر وقتها للبطولات العالمية من خلال مكانتها وصداراتها لأفريقيا.

١١ ـ اقيمت بطولة عربية فى مصر وكان من الصعب أن تكسبها أى دوله عربية غير مصر وخسرتها مصر بسهولة.

١٢ ـ أقيمت بطولة عربية أخرى للأندية فى الرياض بالمملكة العربية السعودية وخسرتها مصر بعد أن كانت رائدة للأندية العربية فى الكرة الطائرة.

١٣ ـ واستمرت الأزمة حتى انتهاء الانتخابات الجديدة فى دورة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) بنجاح مجموعة الدكتور عمرو علوانى وكان أحد أعضائها المهندس خالد ناصف سليم ابن الأستاذ ناصف سليم ولم ينجح للمرة الثالثة اللواء عبدالحميد الوكيل فى رئاسة الاتحاد المصرى للكرة الطائرة.

١٤ ـ وبعد نجاح الاتحاد الجديد بدأت محاولات للبحث عن أساليب تزوير أخرى قد تكون فى الاتحاد وفى عام ١٩٩٧ اكتشفت لجنة الحكام بالاتحاد المصرى للكرة الطائرة أنه من خلال امتحانات عام ١٩٩١ للحكام الدوليين قام المسئول عن الدراسة باعتماد وثائق مزوره لأربعة حكام كان عمرهم أكبر من السن المحدد فى الاتحاد الدولى ٤٠ عاما وفعلا تم نجاحهم وتسجيلهم فى القائمة الدولية وهم :

١ ــ ع ــ أ أخصائى رياضى.

٢ ــ ع. م. ع مدير مدرسة.

٣ ــ ص. أ موجه تربية رياضية.

٤ ــ ص . ع موجه تربية رياضية .

وكان المسئول قد قام بتزوير تاريخ الميلاد وسجل التاريخ المزور فى جواز السفر وهو الآن أمام التحقيقى فى النيابة العامة عام ١٩٩٧ .

أما الثلاثة الآخرون فقد قاموا بتزوير البيانات الشخصية فى الاستمارات المقدمة للاتحاد وأرسلت هذه البيانات للاتحاد الدولى للكرة الطائرة وقد قررت لجنة الحكام بالاتحاد ووافق على القرار مجلس الإدارة بأن ترفع أسماء الأربعة المشار إليهم عالية نهائيا من قائمة الحكام الدولية المصرية ويتم شطبهم من القائمة المحلية ـ كما أرسل الاتحاد المصرى خطابا للاتحاد الدولى بحالة التزوير التى وقع فيها الحكم الدولى الأول والذى تقوم النيابة العامة بالتحقيق معه حاليا ــ أما بالنسبة للباقين فلم يبلغ بهم الاتحاد الدولى باعتبار أن رفع أسمائهم من القائمة الدولية وشطبهم نهائيا من قائمة التحكيم المصرية يكفى عقوبة مناسبة للمخالفة التى تم ارتكابها وعليه تم إغلاق ملف هذا الموضوع بالاتحاد .

١٥ ـ قرر الاتحاد برئاسة الدكتور عمرو علوانى فى شهر فبراير ١٩٩٧ تشكيل لجنة لمقابلة الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة لعرض الأزمة التى مرت بالاتحاد وتسببت فى إيقافه دوليا لعدم القدرة على المشاركة فى البطولات الأفريقية المؤهلة لبطولة العالم، كما قرر مجلس الإدرة إيفاد رئيس الاتحاد لمقابلة رئيس الاتحاد الدولى لعرض مشكلة الاتحاد لتفادى العقوبات وقرارات الإيقاف المتوقع صدورها من الاتحاد الدولى ضد الاتحاد المصرى للكرة الطائرة .

١٦ ــ صدر حكم القضاء فى عام ١٩٩٧ بحل الاتحاد المصرى للكرة الطائرة والذى نجح فى الانتخابات برئاسة الدكتور عمرو علوانى وعدم الاعتراف بنتائج الإنتخابات التى تمت فى اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد المصرى للكرة الطائرة لعدم دعوة مجموعة من الأندية إلى الجمعية العمومية بالرغم من أحقيتها للحضور لهذا الاجتماع ــ وقد قدم الاتحاد أشكالا فى الحكم .

*** مازال موضوع أزمة الكرة الطائرة قائما ولم يكن للأزمة أى ضحية إلا رياضة الكرة الطائرة نفسها ، ولاعبى الكرة الطائرة أنفسهم.

أما عن المستوى الفنى للكرة الطائرة الحالى فيمكن تلخيصه على لسان رئيس الاتحاد الدكتور عمرو علوانى بعد هزيمة المنتخب فى الدورة العربية.

«ليس لدى تفسير لهذا المستوى الذى ظهر به منتخب مصر للرجال فى البطولة العربية سوى أن اللاعبين ليس لديهم حماس أو ولاء وهم يلعبون باسم بلدهم فقد لعبو بمنتهى الاستهتار والرعونة، بالإضافة إلى الأخطاء البشعة التى وقع فيها المدرب ولذلك تمت إقالته دون تردد، وكان كذلك قرار استبعاد جميع اللاعبين الذين لعبوا فى البطولة العربية من تشكيل المنتخب.

كما تم تشكيل لجنة للتحقيق فى هذه المهزلة.

نعم كانت ومازالت أزمة كبرى تواجه الكرة الطائرة فى مصر تلك الرياضة التى كانت عروس الألعاب المصرية للرجال والسيدات فى الدورات الأفريقية والعربية.

وقد استطاعت الكرة الطائرة أن تعود إلى مكانتها العربية فى دورة الألعاب الثامنة فى بيروت ١٩٩٧ وحصلت على الميداليتين الذهبيتين للرجال والسيدات - إلا أن الفرحة لم تتم وكأن الكرة الطائرة موعودة بالأزمات فقد ثبت تعاطى أحد اللاعبين للمنشطات وتم سحب الميدالية الذهبية للرجال من مصر وتم منحها للفريق الثانى.

٦ ـ أزمة مركز شباب الجزيرة :

تناولت جريدة الأهرام فى عددها الأسبوعى عدة مرات بعض المخالفات فى مركز الشباب بالجزيرة والذى يديره الدكتور نبيه العلقامى عضو مجلس الشورى والأستاذ بجامعة حلوان منذ سنوات طويلة، ولم تهتم إدارة المركز بإيضاح ما يدور فى مركز الشباب للرأى العام أو لجريدة الأهرام أو الرد بالصورة التى لم تقتنع بها الجريدة وتصاعد الموقف بشكل كبيرة وأصبحت مخالفات مركز شباب الجزيرة مسلسل أسبوعى ينتظره الرأى العام الرياضى فى جريدة الأهرام اليومية فى يوم الجمعة أسبوعياً وفى مجلة الأهرام الرياضى الأسبوعية وذلك خلال فترة الأزمة فقط، وقد تناولت بعض الصحف غير الأهرام الدفاع عن إدارة مركز شباب الجزيرة وكان أهمها جريدة مايو الناطقة باسم الحزب الوطنى.

ولكن الحقيقة أن الخلافات كانت فى داخل مجلس إدارة مركز الجزيرة نفسه حيث انشق بعض قيادات مجلس الإدارة عن المجلس وبدأت الأمور تصل إلى الشك الذى يسئ إلى الحركة الرياضية وإلى مركز الجزيرة وتدخلت عدة جهات رقابية للتأكد من هذه المخالفات.

وفى نفس الوقت زادت الأزمة اشتعالا لورود العديد من الشكاوى المدعمة بالمستندات إلى المسئولين وإلى جريدة الأهرام وغيرها من الجرائد اليومية والأسبوعية وخاصة جريدة مايو وهى جريدة الحزب الوطنى.

وقد أحيلت هذه المخالفات إلى التحقيق فى الجهات الرسمية داخل المجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيره من الجهات الرقابية.

وفوجئ الرأى العام فى صباح أحد أيام الجمعة بتوجه البلدوزرات إلى مركز شباب الجزيرة للقيام بإزالة المبانى العشوائية المقامة فوق المسطحات الخضراء مجال المشكلات العديدة والتى تناولتها الصحافة خلال الفترة السابقة وكان التركيز على بناء نزل للشباب أو فندق فوق الأرض الخضراء. وصدرت الإزالة بقرار من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء السيد الدكتور كمال الجنزورى وهو فى نفس

الوقت رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ولكن الشيء الذى كان أكثر مفاجأة أن المبنى الذى أزيل للمحافظة على المسطحات الخضراء لم يكن الفندق «نزل الشباب» الذى كان مثار المشكلة ولكن تم إزالة حمام السباحة الأولمبى الذى كان يقام للشباب فى مركز شباب الجزيرة المجلس الأعلى للشباب والرياضة ضمن خطة الدولة الاستثمارية (١٩٩٢ ــ ١٩٩٧) وتم إزالة كل أثار حمام السباحة ومعها المواد والأدوات التى سبق أن تم تخزينها لأستكمال حمام السباحة وضاع على الشباب أحدث حمام سباحة أولمبى كما ضاعت على الدولة أكثر من مليون جنيه.

ثم صدر قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بحل مجلس الإدارة القائم برئاسة الدكتور نبيه العلقامى وتشكيل مجلس إدارة جديدة لإدارة مركز شباب الجزيرة برئاسة الدكتور محمد حسن علاوى عميد كلية التربية الرياضية السابق وسكرتير عام اللجنة الإولمبية المصرية الأسبق.

وبعد إزالة حمام السباحة الأولمبى حلم الشباب من أبناء مركز الشباب بالجزيرة، لاحظ الرأى العام أن مبنى الفندق الذى كان مصدر إثارة للرأى العام فى مخالفات مركز الشباب بالجزيرة مازال قائما ولم يقترب منه أحد وعقب التحقيقات قررت النيابة الإدارية ما يلى :

وافق المستشار صبرى البيلى رئيس النيابة الإدارية على إحالة ١٤ من العاملين بجهاز الرياضة بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة والإسكان والتنظيم ومديرية الشباب للمحاكمة التأديبية لإتهامهم بالبناء على أرض مملوكة للدولة بدون وجه حق وتغيير التصميمات والموقع وعدم الرجوع للجسات الخاصة بالتربة وتجاوز قيمة الاعتمادات المالية لإقامة مبنى نزل الشباب بالجزيرة والمكون من سبعة طوابق.

كما قررت النيابة الإدارية إخطار النيابة العامة ووزير التعليم ونقابة المهندسين لاتخاذ الإجراءات القانونية والمهنية قبل المخالفين.

وضمت قائمة الإتهام كلا من مدير عام جهاز الرياضة بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة و ٢ من المفتشين الماليين والإداريين ومهندس كهرباء ومهندس تنظيم بحى غرب القاهرة ورئيس قسم التنظيم بحى الزمالك ومدير عام إسكان بحى غرب و ٣ من مفتشى مديرية الشباب والرياضة بالقاهرة و ٢ من مديرى التفتيش بمديرية الشباب ومدير عام الهيئات الرياضية بالمديرية وموظفة بإدارة الهيئات.

وقد اتهمتهم النيابة بقيامهم بإثبات بيانات مغايرة للحقيقة لعدم صلاحية الموقع بين شارع الجبلاية وبرج القاهرة رغم أن الجسات أثبتت الصلاحية مما نتج عنه نقل المبنى لموقع آخر بزيادة تكاليف نصف مليون جنيه ولم يتخذ مهندس التنظيم اجراءاته لوقف إقامة المركز ولم يثبت قيامه بتعليه دورين خارج الترخيص فى أرض مملوكة للدولة ولم يستوفوا البيانات الخاصة بالنقاط التى يستلزمها القانون.

وبالرغم من أن هذه الأزمة كادت تؤثر على مجموعة من الشباب أعضاء مركز شباب الجزيرة والذين كانوا يفكرون فى مواجهة القوات الأمنية التى جاءت لهدم حمام السباحة وكادت تحدث كارثة لهذه المجموعة من الشباب، إلا أن تناول هذه الأزمة وبالرغم من أهميتها وتأثيرها على بناء هام هو مركز الشباب بالجزيرة إلا أنه تم تناولها وكأنها مشكلة على مستوى الحيوية فقط وقعت فى أحد مراكز الشباب، ونسى الجميع أن مركز شباب الجزيرة ولسنوات طويلة ومنذ إنشائه فى هذا الموقع بجوار نادى الجزيرة الرياضى الذى يطلق عليه البعض نادى أولاد الذوات استطاع أن يقاوم عدة محاولات من نادى الجزيرة لإعادة بعضاً من أجزائه المقتطعة منه من سنوات طويلة - كما أن مركز الجزيرة استطاع أن يقف صامداً بالاشتراك الرمزى الذى يسدده الشباب فى العام فى وقت وصل فيه الاشتراك فى نادى الجزيرة إلى عدة آلاف يتم تسديدها مساهمة فى الإنشاءات.

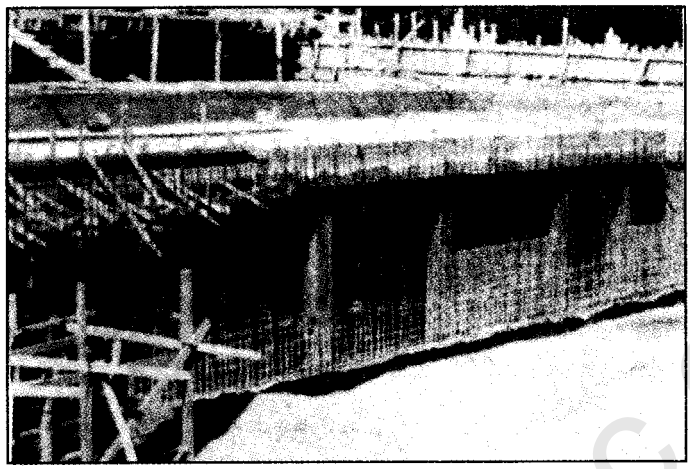

مراحل هدم
حمام
السباحة
فى مركز
شباب
الجزيرة

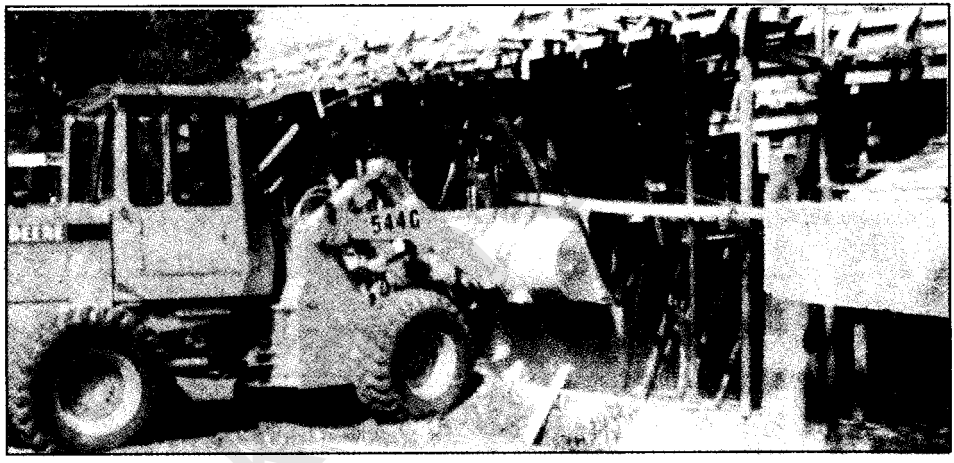

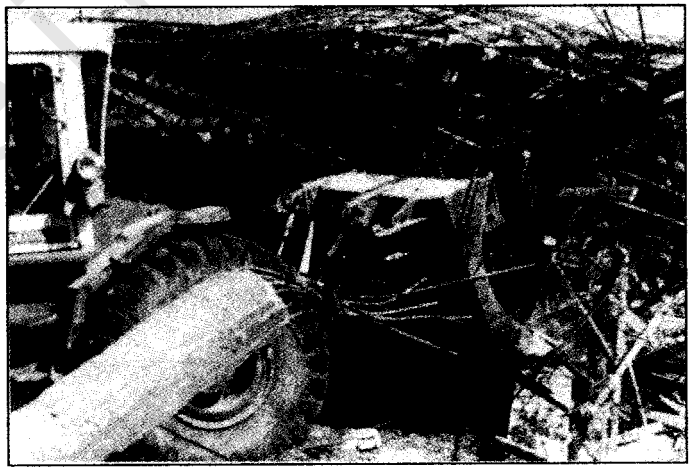

obeikan.com